

## قواعد التوجيه في كتاب اللمع لابن جني

زياد محمد أبو سمور\*

### ملخص

تتمثل قواعد التوجيه في مجموعة من الأسس التي يركز عليها النحوي من أجل الوصول إلى حكم ما أو الاستدلال على صحة مذهب ما، أو نفيه.

وتهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم قواعد التوجيه التي استعان بها ابن جني في كتابه اللمع، وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تقع في مقدمة ومبحثين وخاتمة، تحدث المبحث الأول: عن قواعد الدليل المختصة بالسماع كالكثره والاستعمال أو الضرورة والشذوذ، وتناول الثاني: الحديث عن قواعد الدليل المختصة بالقياس والأصل والعلّة، وغيرها من القواعد التي تظهر مدى قدرة ابن جني في توظيف هذه القواعد للاستدلال على صحة المذهب الذي ينادي به.

الكلمات الدالة: قواعد توجيه، أدلة، نحو، سماع، قياس، علة.

### المقدمة

تعدّ قواعد التوجيه مظهرًا من مظاهر التفكير النحوي الذي امتاز به النحاة قديمًا وحديثًا، لما له من أهمية بالغة في توجيه الأحكام النحوية المختلفة من جهة، ولما له من أثر كبير في نمو الخلاف النحوي بين النحاة من جهة أخرى. ومما لا ريب فيه أنّ قواعد التوجيه عند النحاة برزت ملامحها مع نضوج فكرة التعليل وتطورت مع تطور حركة التأليف النحوي، من حيث كون النحو العربي عبارة عن مجموعة من العلاقات النحوية المترابطة والمتداخلة، وهي بحد ذاتها قائمة على التعليل، الذي يسعى إليه النحوي لحاجته الماسة إلى تأصيل قواعده وضبطها وفق معايير تفسر هذه العلاقات المتداخلة تارة، وتظهر درجة الاختلاف بينها تارة أخرى، وللحفاظ على الاطراد في القاعدة والحكم النحوي تارة ثالثة، وعليه فمصدر التعليل النحوي هو قواعد التوجيه لكونها تمثل الغايات التي يسعى إليها النحوي من التعليل. لذلك نجد سمة التعليل وتوجيه الأحكام طاغية في معظم مصنفاتهم، إذ شكلت هذه القواعد ظاهرة بارزة عند معظم النحاة، ومعيارًا اعتمدوا عليه فيما يتناولونه من مسائل وقضايا نحوية عدة.

ويعدّ ابن جني من أبرز العلماء الذين اهتموا في مصنفاتهم بمثل هذه القواعد، التي تظهر واضحة جلية في معظم كتبه، إذ عكست لنا هذه القواعد طبيعة تفكيره اللغوي ومنهجه العلمي، لكونها نموذجًا واضحًا لما وصلت إليه تلك القواعد من درجة الكمال والنضوج، ولهذا العالم الجليل مؤلفات كثيرة تعدّ من ((أنفع المصادر العربية القديمة لفهم حقيقة النحو العربي، وتفهيم أسرارها، والتعرف إلى ذلك الميزان العقلي الراجح، الذي كان يزن به النحاة آراءهم)) (طلس، 1995، ج: 4، ص615). لذا أثرنا دراسة هذا الموضوع في كتابه "اللمع في العربية" لكونه ميدانًا تطبيقيًا لكثير مما بثه ابن جني في كتبه، حيث إنّه العمل النحوي الوحيد المباشر له في هذا المضمار، والناظر في هذا المصنف يجده يزخر بهذه القواعد التي ارتكز عليها ابن جني في توجيهه وتعليله، لذا ارتأى البحث أن ينهض بدراسة قواعد الأدلة عنده لما لها من أثر بارز وواضح في طبيعة تفكيره النحوي، وللكشف عن مدى قدرة هذا العالم الجليل في توظيف تلك القواعد خدمة للعربية.

وتحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على أهم قواعد الأدلة التي استعان بها ابن جني في كتابه اللمع، وقد اقتضت الدراسة أن تقع في مقدمة ومبحثين وخاتمة، تحدث المبحث الأول: عن قواعد الدليل المختصة بالسماع كالكثره والاستعمال أو القلة والندرة أو الشذوذ والضرورة، وتناول المبحث الثاني: الحديث عن قواعد الدليل المختصة بالقياس والأصل والفرع كعلة رفع المضارع، واختصاص الجر بالاسم والجزم بالفعل وغيرها من القواعد التي تظهر مدى قدرة ابن جني في توظيف هذه القواعد للاستدلال على

\* كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببنبع، جامعة طيبة، السعودية. تاريخ استلام البحث 2017/9/21، وتاريخ قبوله 2018/10/28.

صحة المذهب الذي ينادي به.

### المبحث الأول: قواعد الدليل الخاصة بالسماع:

تعدّ قواعد الدليل والاستدلال منبعاً ثراً عند كثير من العلماء؛ إذ لعبت فيه هذه القواعد دوراً كبيراً في الوصول إلى الحكم، الذي هو مدار اهتمام النحاة، وتختلف هذه القواعد باختلاف منابعتها؛ فمنها ما يختص بالسماع كالكثرة والاستعمال أو القلة والندرة أو الشذوذ والضرورة، وقد مثلت هذه القواعد ركيزة مهمة عند ابن جني، إذ ارتكز عليها كثيراً في بناء الحكم النحوي وتوجيهه وفقاً لما يراه، من أهم تلك القواعد التي عرضها في كتابه:

أولاً: الأصل المرفوض:

- ذكر ابن جني أنّ "حتّى" قد تأتي بمعنى: "إلى أن" فإن قلت: لانتظرته حتى يقدم، بمعنى: إلى أن يقدم، وتقديره في الإعراب: حتى أن يقدم، إلّا أنّه لا يجوز إظهار "أن" هاهنا لأنّه أصلٌ مرفوضٌ (ابن جني، 1988، ص 63). والنصب بعدها بأنّ المضمره وجوباً على مذهب البصريين (الأخفش الأوسط، 1990، ج 1، ص 127؛ والزجاج، 1988، ج 1، ص 201؛ وابن الوراق، 1999، ص 193-194؛ والزمخشري، 1993، ص 246؛ والأشموني، 1995، ج 3، ص 559)، "حتّى" في الأصل تعدّ حرف جرّ عند سيبويه، ويأتي الفعل المضارع بعدها منصوباً بأنّ مضمره، لا يجوز إظهارها، لأنّ "حتّى" صارت لطلوها بدلاً من اللفظ بأنّ (سيبويه، 1988، ج 3، ص 6؛ وابن جني، 1952، ج 1، ص 204؛ والزجاج، 1988، ج 1، ص 201؛ والجزولي، 1988م، ص 37؛ وابن مالك، 2001، ج 3، ص 346). وعدّ بعض النحاة إظهار "أن" هنا لاحقاً لا يجوز القيام به لكونه أصلاً مرفوضاً (ابن الخشاب، 1972، ص 205).

وعلل الفارسي عدم ظهور "أن" هنا بقوله: ((وذلك أنّ "حتّى" هذه هي الجارة للاسم في نحو قوله تعالى: ((سلام هي حتى مطلع الفجر)) (القدر: 5)...وإذا ثبتت أنها الجارة للاسم لم تعمل في الفعل شيئاً، وإذا لم تعمل فيه، والنصب يقتضي عاملاً له ثبتت أنه بإضمار "أن") (الفارسي، 1969، ص 315؛ وابن هشام، 1991، ج 1، ص 144)

واختار ابن مالك رأي البصريين معللاً ذلك بقوله: ((لأنّه لو كانت "حتى" هي الناصبة للفعل للزم؛ إما حسن الخفض بالجار المحذوف، وإما كون "حتى" تعمل الجرّ في الأسماء، والنصب في الأفعال، ولظهر الجار قبلها؛ في نحو: لأسيرن حتى تغرب الشمس، كما يظهر قبل "أن" فهي إذن حرف جرّ، والفعل بعدها نصب بأنّ لازمة الإضمار، وقد أثر في المعطوف على منصوبها كما قد ذكر، لأنّه يجوز في التواني ما لا يجوز في الأوائل)) (ابن مالك، 1967، ج 3، ص 231؛ وابن مالك، 2001، ص 347) في حين ذهب الكسائي وغيره من الكوفيين إلى أنّ الفعل المضارع ينتصب بها نفسها كما أجازوا إظهار "أن" بعدها على أنّها جاءت لإفادة التوكيد؛ فقوله: لأسيرن حتى أنّ أصبح القادسية جائز على أنّ الفعل انتصب بـ "حتى" و"أن" هنا للتوكيد (العكبري، 1995، ج 2، ص 44؛ وابن مالك، 2001، ج 3، ص 346؛ وابن القواس، 1985، ج 1، ص 345؛ والمالقي، 2002، ص 259؛ والمرادي، 1992، ص 554). ورُدّ عليهم بأنّ عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال؛ فكيف أنّ تعمل فيها؟ (ابن جني، 1952، ص 204) وفنّد الأنباري وغيره قولهم هذا مبيهاً: إنّ "حتى" قد عملت في الأسماء الجرّ؛ فلو عملت في الأفعال النصب للزم أنّ يكون في كلامنا عاملٌ واحدٌ يعمل تارةً في الأسماء وتارةً في الأفعال، وهذا لا نظير له في العربية (الأنباري، 2002، ص 477؛ وابن هشام، د.ت، ص 55).

وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض الباحثين المحدثين قام بدراسة استقصائية للنصوص الواردة ضمن عصور الاحتجاج النحوي التي تشير إلى جواز إظهار "أن" بعد "حتى" وخلصت دراسته لتلك النصوص إلى أنّ إظهار "أن" بعد حتى الناصبة للفعل المضارع ليست من الأصول المرفوضة كما رأى البصريون، ولم يستبعد الباحث كون "أن" في مثل هذه النصوص زائدة على رأي الكوفيين، والفعل المضارع منصوب بـ "حتى" أو أنّها هي الناصبة على رأي البصريين (النجار، 2011، ص 109؛ وابن القواس، 1985، ج 1، ص 345). وعليه فابن جني استعان بقاعدة الأصل المرفوض في ترجيحه للحكم الذي يراه مناسباً وتعليقه له.

ثانياً - حمل السماع على الضرورة الشعرية:

- قال ابن جني في باب "كان وأخواتها" إذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة، جعلت اسم "كان" معرفةً وخبرها نكرةً، فنقول: كان عمرو كريماً (ابن جني، 1988، ص 37)، لأنّ الأصل تعريف المبتدأ وتكثير الخبر (ابن مالك، 1967، ص 46؛ والسيوطي، د.ت، ج 2، ص 61)، وهذا ما ينبغي أن يكون عليه الكلام في العربية (ابن السراج، 1996، ج 1، ص 65، 83؛ والزجاجي، 1984، ص 45؛ والفارسي، 1969، ص 98؛ وابن أبي الربيع، 1986، ج 2، ص 711؛ والجرجاني، 1982، ج 1، ص 305)،

فالأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأنه معتمدُ البيان، والبيان لا يحصل بالمجهول (الجرجاني، 1982، ج1، ص305-306؛ والعكبري، 1995، ج1، ص125؛ والجزولي، 1988م، ص93؛ وابن عقيل، 1980، ج1، ص216)، أمّا أن تجعل المبتدأ نكرة والخبر معرفة؛ فهذا يعدُّ قلباً لما وضع عليه الكلام (ابن السراج، 1996، ج1، ص67؛ والجرجاني، 1982، ج1، ص306؛ وابن الحيدرة البيني، 1984، ج1، ص331)، لإخلاله الغرض الموضوع لأجله (الجزولي، 1988م، ص93)، فلا يجوز أن تقول: كان كريم عمراً، إلا في الضرورة الشعرية (ابن جني، 1988، ص37؛ ابن السراج، 1996، ج1، ص67؛ وابن هشام، 1991، ج2، ص524)، لأنَّ المعنى يؤوّل إلى شيء واحد (ابن السراج، 1996، ج1، ص83) ومما حُمِلَ على الضرورة الشعرية عند ابن جني قول القطامي:

قِي قَبْلَ التَّهْرُقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِّنْكَ الْوَدَاعَا (القطامي، 2001، ص258؛ وسيبويه، 1988، ج2، ص243؛ والفارسي، 1969، ص98؛ والأعلم الشنتمري، 1994، ص329؛ والزمخشري، 1993، ص263)

فجعل موقعاً وهو نكرة اسمها والوداع وهو معرفة خبرها (ابن جني، 1988، ص37؛ وابن أبي الربيع، 1986، ج2، ص711). ولم يجز ذلك في سعة الكلام لعدم الاضطرار إليه في تصحيح الوزن أو إقامة القافية (الفارسي، 1969، ص98). وعليه فالأصل في المبتدأ التعريف لأنه المسند إليه، فحُفِّهُ أن يكون معلوماً لأنَّ الإسناد إلى المجهول لا يفيد (ابن هشام، د.ت، ص93)، والأصل في الخبر التذكير لأنَّ نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من الفاعل، والفعل يلزمه التذكير، فَرَجَّحَ تنكير الخبر على تعريفه من جهة (ابن مالك، 2001، ج1، ص279، 338؛ والسيوطي، 1990، ج2، ص27، 94)، ومن حيث إنَّ المعرفة لو كانت مسبوقه بمعرفة لحدث توهم من حيث كونها موصوفاً وصفة، لذلك فإنَّ مجيء الخبر نكرة يدفع ذلك التوهم، فكان أولى جعل التذكير في الخبر أصلاً من جهة ثانية (ابن مالك، 2001، ج1، ص279).

- ومنه قول ابن جني إذا جاز الإتيان بالضمير المتصل فهو من باب أولى من المنفصل فتقول: رأيتك، ولا تقول: رأيتُ إِيَّاكَ، وربما جاء ذلك في الضرورة الشعرية قال الراجز: (الرجز لجميد بن الأرقط، ينظر: ابن جني، 1988، ص77؛ وسيبويه، 1988، ج2، ص362؛ وابن السراج، 1996، ج2، ص120؛ وابن جني، 1952، ج1/ص204، ج2/ص194؛ والأعلم الشنتمري، 1994، ص377)

#### إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ

يريد حتى بلغتك (ابن جني، 1988، ص77)، وقد عدّه العلماء من باب "الضرورة الشعرية" لأنَّ الشاعر لما اضطر جعل المنفصل مكان المتصل (سيبويه، 1988، ج2، ص362؛ وابن السراج، 1996، ج2، ص120؛ وابن جني، 1952، ج1/ص307، ج2/ص194؛ والأنباري، 2002، ص369؛ وابن يعيش، د.ت، ج3، ص102). إذ قال ابن يعيش: ((فإنه وضع إِيَّاكَ موضع الكاف ضرورة، والقياس بلغتك، وكان أبو إسحاق الزجاج يقول تقديره: حتى بلغتك إِيَّاكَ، )) (وابن يعيش، د.ت، ج3، ص102؛ والأعلم الشنتمري، 1994، ص337؛ البغدادي، 1983، ج5، ص281) وردَّ عليه هذا التقدير لكونه لا يخرج من باب "الضرورة" سواء أُرَادَ به التأكيد أو البديل؛ لأنَّ حذف المؤكد أو المبدل منه يعدُّ من الضرورات، فهو بذلك لم يخرج من ضرورة إلا إلى أقبح منها. (الأعلم الشنتمري، 1994، ص377؛ وابن يعيش، د.ت، ج3، ص102؛ والبغدادي، 1983، ج5، ص281)

- وذكر ابن جني في باب (النداء) أَنَّكَ تقول: "اللهم اغفر لي" وأصله "يا الله اغفر لي"، وقد حذف حرف النداء من أوله وَعَوِضَ منه بالميم المشددة في آخره، ولا يجوز الجمع بين الألف واللام وحرف النداء إلا في الشعر للضرورة، ومنه قول الراجز: (الرجز مختلف في نسبته قيل لأمية بن أبي الصلت أو لأبي خراش، ينظر: ابن جني، 1988، ص83؛ والمبرد، 1994، ج4، ص242؛ وابن جني، د.ت، ج1، ص419؛ والأنباري، د.ت، ص232)

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلْمَا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ.

وقد استدل به على صحة مذهب البصريين القائل بأنَّها عوضٌ من حرف النداء المحذوف (ابن جني، 1988، ص83؛ والفارسي، 2004، ص178؛ والأنباري، 2002، ص290-294؛ وابن مالك، 1967، ص181؛ والمالقي، 2002، ص373)، حيث لا يجوز الجمع بينها إلا في الضرورة الشعرية (الزجاج، 1988، ج1، ص393؛ وابن الوراق، 1999، ص343؛ والزجاجي، 1984، ص164؛ والأنباري، 2002، ص290-294؛ والشلوبيني، 1981، ص289)، لأنه يلزم الجمع بين العوض والمعوّض منه (ابن الوراق، 1999، ص344؛ والأنباري، 2002، ص291، 294؛ والعكبري، 1995، ج1، ص338؛ والشلوبيني، 1981، ص289؛ والسيوطي، د.ت، ج1/ص148، ج2/ص207)، في حين أجاز الكوفيون الجمع بين الميم المشددة وحرف النداء، وعندهم أنَّ الميم المشددة بقية من جملة محذوفة قدروها (أما بخير) (الزجاج، 1988، ج1، ص393؛ والرضي الأستربادي، 1973، ج1،

ص384؛ والمالقي، 2002، ص374؛ والأندلسي، 1998، ص2191؛ والأزهري، 2000، ج2، ص224)، واحتجوا على ذلك بأن الاختصار من سمات كلام العرب (الجزولي، 1988م، ص189)، وقد ردّ على الكوفيين بأن الأصل لو كان كما قالوا لما جاز استعماله إلا فيما يؤدي هذا المعنى، لكنّه قد جاء في غير ذلك (ابن الوراق، 1999، ص344؛ والأنباري، 2002، ص292؛ والمالقي، 2002، ص374)، نحو قوله تعالى: ((وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق)) (الأنفال: 32)، كما أنّه يجوز التصريح بأن يقال: "اللهم أمانا بخير" ولو كان أصله كذلك لكان مكرراً (ابن الوراق، 1999، ص344؛ والجزولي، 1988م، ص190؛ والمالقي، 2002، ص374؛ والأزهري، 2000، ج2، ص224). وقد سَخَّف أبو حيان الأندلسي هذا التأويل من الكوفيين واصفاً إيّاه بأنّه قول لا يحسن التكلّم به لمن عنده علم (الأندلسي، 1998، ص2191؛ والسيوطي، د.ت، ج2، ص207) ونعته الرضي بأنّه ليس بالوجه (الرضي الأستربادي، 1973، ج1، ص384؛ والعكبري، 1995، ج1، ص336)، إذ رأى أنّ الميم المشددة عوضٌ من حرف النداء المحذوف وقد أُجْرَتْ تباركاً بالبدء باسم الله تعالى (الرضي الأستربادي، 1973، ج1، ص383؛ والصبان، د.ت، ج3، ص216). كما لا يجب أن يكون العوض في محل المعوض عنه، وعلّل بعض المتأخرين اختيار العرب للميم في التعويض عن حرف النداء "يا" لما بينهما من دلالة، فـ"يا" حرف نداء يفيد التعريف والتخصيص، والميم تقوم مقام لام التعريف في لغة حَمِير (الصبان، د.ت، ج3، ص216؛ والسامرائي، 1983، ص134-135؛ والحموز، 1987، ص85-86). وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا التعويض خُصَّ به لفظ الجلالة "الله" وذلك من باب التأدب مع الله والتعظيم والمحافظة على سلامة الاسم من الحذف حتى قال فيه النضر بن شميل: ((اللهم دعاء لله تعالى بجميع أسمائه)) (الجزولي، 1988م، ص189؛ والقرطبي، 1952، ج4، ص54) أي: إنّ الميم فيها دلالة على الجمع في الدعاء الدال على التعظيم والتفخيم (المالقي، 2002، ص373-374).

ونلاحظ من تعامل ابن جنّي مع الشواهد السابقة أنّه لجأ -في أحيان كثيرة- إلى حمل هذه الشواهد الشاذة عن القاعدة النحوية على الضرورة، فهو لم يسهل إلى بناء حكم نحوي عليها، ولم يردّها جملة وتفصيلاً، بل سعى إلى تأويلها تأويلاً يتسم مع ما يطرد من القواعد النحوية.

ثالثاً - كثرة الاستعمال:

- يقول ابن جنّي: ((اعلم أنّك لا تتادي اسمًا فيه الألف واللام، لا تقول: يا الرجل ولا يا الغلام، لأنّ الألف واللام للتعريف، و" يا " تُحْدِثُ في الاسم ضررًا من التخصيص، فلم يجتمعا لذلك، إلّا أنّهم قالوا: يا الله اغفر لي، بقطع الهمزة ووصلها، فجاء هذا في اسم الله تعالى خاصة؛ لكثرة استعماله، ولأنّ الألف واللام صارتا فيه بدلاً من همزة "إله" في الأصل)) (ابن جنّي، 1988، ص82؛ والزجاجي، 1984، ص151؛ والأنباري، د.ت، ص231؛ والأنباري، 2002، ص287-288؛ والأندلسي، 1998، ص2191).

وقال في موضع آخر: أما مع لفظ الجلالة في قولنا: "يا الله اغفر لي" فأثبتوها لكثرة الاستعمال لأنّ الألف واللام هنا بدل من همزة "إله" في الأصل (ابن جنّي، 1988، ص149؛ وسيبويه، 1988، ج2، ص195؛ وابن السراج، 1996، ج1، ص331؛ والعكبري، 1995، ج1، ص336؛ وابن عقيل، 1980، ج2، ص509) وعليه فحرف النداء عند البصريين لا يباشر الاسم المعرف بالألف واللام في سعة الكلام، لعدم جواز الجمع بين علامتي تعريف في كلمة واحدة (ابن السراج، 1996، ج1، ص331؛ والزجاجي، 1988، ج1، ص98؛ والزجاجي، 1984، ص151؛ والأنباري، د.ت، ص229؛ والأنباري، 2002، ص287-288)، إلّا مع لفظ الجلالة "الله" خاصة، لكثرة الاستعمال في الدعاء فلا يقاس عليه (سيبويه، 1988، ج2، ص195؛ والزجاجي، 1988، ج1، ص393؛ وابن الوراق، 1999، ص341؛ والزمخشري، 1993، ص41؛ والزبيدي، 1987، ص46) إذ قال سيبويه: ((واعلم أنّه لا يجوز لك أن تتادي اسمًا فيه الألف واللام ألبيته؛ إلّا أنّهم قد قالوا: "يا الله اغفر لنا"، وذلك من قبل أنّه اسم يلزمه الألف واللام لا يُفَارِقَانَهُ، وكثُر في كلامهم فصار كأنّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف)) (سيبويه، 1988، ج2، ص195؛ وابن يعيش، د.ت، ج2، ص9).

والذي يدلّ على ذلك أنّهم جوزوا قطع الهمزة (ابن الوراق، 1999، ص343؛ والأنباري، د.ت، ص231)، لأنّ الألف واللام صارتا فيه بدلاً من همزة "إله" في الأصل (سيبويه، 1988، ج2، ص195؛ والأنباري، د.ت، ص231؛ وابن مالك، 2001، ج3، ص257؛ والأندلسي، 1998، ص2191؛ وابن عقيل، 1980، ج2، ص509). وما ورد في الشعر حملوه على الضرورة (ابن الوراق، 1999، ص342؛ وابن مالك، 1967، ص181؛ وابن مالك، 2001، ج3، ص254، 255؛ وابن عقيل، 1980، ج2، ص502-503؛ والصبان، د.ت، ج3، ص215)، في حين أجاز الكوفيون ذلك مطلقاً (العكبري، 1995، ج1، ص335؛ وابن

مالك، 1967، ص181؛ وابن مالك، 2001، ج3، ص254، 255؛ وابن عقيل، 1980، ج2، ص502-503).  
وعَلَّ ابنُ يعيَشَ عَدَمَ الجمعِ بينِ حرفِ النداءِ والألفِ واللامِ بأمرين؛ أحدهما "ما ذكره ابن جني من أن الألف واللام تقيدان التعريف، وحرف النداء يفيد التخصيص، لذلك استغني بأحدهما عن الآخر، والثاني: ((أن الألف واللام تقيدان تعريف العهد، وهو معنى الغيبة، وذلك أن العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب، والنداء خطاب لحاضر فلم يجمع بينهما لتنافي التعريفين)) (ابن يعيَش، د.ت، ج2، ص8-9).

واعترض الرضي على علة عدم جواز الجمع بين حرف النداء والألف واللام بقوله: ((وقال بعضهم إنَّما لم يجمعوا بينهما، كراهة اجتماع حرفي التعريف، وفيه نظرٌ، لأنَّ اجتماع حرفين في أحدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادة؛ لا يُستنكر، كما في: لقد، وألا إن، على ما يجيء في موضعيهما، قالوا: وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغيرين بدليل قولك: يا هذا، يا عبد الله، يا أنت، ويا أله؛ بل الممتع اجتماع أداتي التعريف؛ لحصول الاستغناء بأحدهما)) (الرضي الأستريادي، 1973، ج1، ص373-374) ورأى الرضي أنَّه أُنما جاز هذا النداء لأنَّه مختصٌّ بلفظ الجلالة (الله)، وذلك لاجتماع أمرين في هذه اللام؛ أحدهما لزومها للكلمة فلا يقال "لاه" إلا نادراً، والثاني: كونها بدلاً من همزة "إله" فلا يجمع بينهما إلا قليلاً (الرضي الأستريادي، 1973، ج1، ص383). أضف إلى ذلك أن هذا الاسم اختص بأشياء لا تجوز في غيره: ((كاختصاص مُسمَّاه تعالى؛ وخواصه في: اللهم، وتالله، وآله، وها الله ذا، والله مجروراً بحرف مقدر في السعة و: أفأله لتفعلن، بقطع الهمزة...)) (الرضي الأستريادي، 1973، ج1، ص383). ويظهر مما سبق أن ابن جني استند في إصدار الحكم على جواز الجمع بين لفظ الجلالة وحرف النداء على علة كثرة الاستعمال حتى جعله كأصل من الأصول، وهذا يعكس لنا مقدرته على توظيف قواعد الأدلة في مناقشاته من أجل الوصول إلى مراده.  
رابعاً: تعارض السماع والقياس:

- ذكر ابن جني أن (ما) تشبه (بليس) في لغة أهل الحجاز، فيقولون (ما زيد قائماً) وما عمرو جالساً، إذا كان الخبر مؤخرًا منفياً، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (هل) فلا يعملونها (ابن جني، 1988، ص39؛ وسيبويه، 1988، ج1، ص57؛ وابن جني، 1952، ج1، ص125؛ والفارسي، 1969، ص110؛ والجرجاني، 1982، ج1، ص430).

وهو القياس لأنها ليست بفعل ولا يكون فيها إضمار (سيبويه، 1988، ج1، ص57؛ وابن السراج، 1996، ج1، ص55)؛ فهي حرفٌ غيرٌ مختصٍ فلا تستحقُّ العملَ (ابن مالك، 2001، ج1، ص351). وقال ابن جني في الخصائص: ((وإن شُدَّ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله. من ذلك اللغة التميمية في "ما" هي أقوى قياساً، وإن كانت الحجازية أسير استعمالاً، وإنَّما كانت التميمية أقوى قياساً من حيث كانت عندهم ك "هل" في دخولها على الكلام مباشرة... إلا أنك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك، فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله، وهو اللغة الحجازية، ألا ترى أن القرآن بها نزل)) (ابن جني، 1952، ج1، ص124-125).

وبين في موضع آخر تحت باب سمَّاه "اختلاف اللغات وكلها حجة": أن كلتا اللغتين حجة لأن: ((لكل واحدٍ من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به، ويُخَلد إلى مثله. وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبها؛ لأنها ليست أحق بذلك من رَسيلتها)) (ابن جني، 1952، ج2، ص10) مستشهداً على صحة مذهبه بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: ((نزل القرآن بسبع لغات كلها كافٍ شافٍ)). (أبو داود، د.ت، ج2، ص76، حديث رقم 1477) غير أن الزجاج رفض وصف بعض العلماء لـ "ما" التميمية بأنها أقوى قياساً، إذ قال: ((وزعم بعضهم أن الرفع في قولك: "ما هذا بشرٌ" أقوى الوجهين، وهذا غلط، لأن كتاب الله ولغة رسول الله أقوى الأشياء وأقوى اللغات. ولغة بني تميم: ما هذا بشرٌ ولا تجوز القراءة بها إلا برواية صحيحة. والدليل على ذلك إجماعهم على " ما هُنَّ أمهاتهم " وما قرأ أحدٌ " ما هُنَّ أمهاتهم" )) (الزجاج، 1988، ج3، ص108؛ والأندلسي، 1993، ج5/304، ج8/234؛ وينظر قراءة الرفع: السمين الحلبي، د.ت، ج489/6، ج262/10)، ووضَّح الأنباري علة إعمال (ما) في لغة أهل الحجاز عمل (ليس)، وذلك لأن (ما) أشبهت (ليس) من وجهين: أحدهما أن (ما) تقيد نفي الحال ك (ليس)، والثاني: أن (ما) تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل عليهما (الأنباري، د.ت، ص143؛ والسهيلى، 1992، ص60).

وأورد ما يدعم هذا الشبه بأمرين؛ أحدهما: متعلق بمجيء الكلام الفصيح على هذه اللغة (الأنباري، د.ت، ص143؛ والزمخشري، 1993، ص82؛ والجزولي، 1988، ص157؛ والأندلسي، 1993، ج5، ص304)، كقوله تعالى: ((ما هن أمهاتهم)) (يوسف: 31)، وقوله تعالى: ((فما منكم من أحد عنه معجزين)) (الحاقة: 47) والآخر: كثرة دخول الباء الزائدة في خبرها على لغة أهل الحجاز (الزمخشري، 1993، ص82)، ومنه قوله تعالى: ((وما ربك بغافل عما تعملون)) (هود: 123) وقوله تعالى: ((وما ربك بظلام للعبيد)) (فصلت: 46) كما هو الحال مع خبر ليس (الأنباري، د.ت، ص143؛ وابن يعيَش، د.ت، ج2،

ص114-115).

وتجدر الإشارة إلى أن ابن مالك نقل مذهباً آخر للعلماء في "ما" وهو ما ذكره الفراء من أن أهل نجد يجزون الخبر بعدها بالباء كثيراً، وإذا تركوا الباء رفعوا الخبر بعدها، وقد ردّه بقوله: ((ضعف هذا الرأي بين؛ لأن دخول الباء على الخبر بعد "ما" في لغة بني تميم معروف، لكنّه أقلّ منه في لغة أهل نجد فمذهبهما واحد)) (ابن مالك، 2001، ج1، ص351).

ونقل بعض العلماء عن الفراء وبعض الكوفيين أنهم زعموا ((أنّ "ما" لا تعمل شيئاً في لغة الحجازيين، وأنّ المرفوع بعدها باقٍ على ما كان قبل دخولها، والمنصوب على إسقاط الباء، لأنّ العرب لا تكاد تنطق بها إلا بالباء، فإذا حذفوها عوضوا منها النصب كما هو المعهود عند حذف حرف الجر، وليفرقوا بين الخبر المقدر فيه الباء وغيره. ورُدُّ بكثيرٍ من الحروف الجارة حُدِّت، ولم ينصب ما بعدها)) (السيوطي، 1990، ج2، ص110). وعليه فـ(ما) حرف نفي يدخل على الأسماء والأفعال؛ لذا فالقياس فيه أن لا يعمل شيئاً فيهما، وذلك لأنّ عوامل الأفعال لا تدخل على عوامل الأسماء، والحرف الأصل فيه إذا كان غير مختصّ ألا يعمل، هذا هو القياس عند النحاة لذا كانت اللغة الأولى أقيس والثانية أفصح لورود الكتاب العزيز بها (ابن جني، 1952، ج1، ص125؛ وابن جني، 1988، ص39؛ وابن يعيش، د.ت، ج1، ص108). وبعد النظر في أقوال العلماء في هذه المسألة نجد أن ابن جني وغيره من العلماء احتكموا إلى فكرة العامل في ترجيحهم لغة على أخرى، لأنّ الحرف -عندهم- لا يعمل إلا إذا كان مختصاً، وإلا فلا أثر له في الإعراب. لذا فإذا تعارض السماع والقياس يجب النطق بالمسموع على ما جاء عليه، ولا يجوز قياس غيره عليه (السامرائي، 1969، 151).

خامساً: مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد (ينظر كلامه في: ابن جني، 1952، ج2، ص342):

- ذكر ابن جني أن البناء على الضمّ قد يقع في الاسم نحو: "حيث" و"من قبل" وفي الحرف في "منذ" في لغة من جرّ بها (ابن جني، 1988، ص17) معللاً اختيار التحريك بالضم دون الكسر، لأنّ الأصل في "منذ" الضم (ابن جني، 1952، ج2، ص342)، وبين السيرافي سبب بنائها على الضمّ بقوله: إنّ الأصل فيها أن تكون ساكنة الذال سواء أكانت اسماً أم حرفاً، إلا أنّها قد التقى ساكنان في كلمة واحدة وهما النون والذال، فُضِّمَتِ الذالُ اتباعاً للميم لأنّ ما بينهما حرف ساكن وهو النون، ولا يجوز بناؤها على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين، لأنّه يؤدي إلى الانتقال من ضمّ إلى كسرٍ وذلك قليل في كلامهم (السيرافي، 2008، ج1، ص94). وعلل الجرجاني بناءها على الضمّ بقوله: ((وأما الضمّ في الحروف فلا يكون في غير "منذ"، .... وإنما بُني على الضمّ دون الكسر، الذي هو التقاء الساكنين؛ اتباعاً لآخره أوله، إذ لم يكن بين الذال والميم إلا حرفٌ ساكنٌ؛ فهو مثلاً إنّ في الاتباع)) (الجرجاني، 1982، ج1، ص148).

#### المبحث الثاني: قواعد الدليل المختصة بالقياس:

زخر كتاب اللع بكثير من قواعد الدليل الخاصة بالقياس، إذ لا تكاد قضية من القضايا التي تناولها ابن جني في كتابه إلا كان لهذه القواعد أثر واضح فيها، فمنها ما يختص بالقياس من حيث الأصل والفرع والعلة القائمة بينهما وغيرها، ومن أهم تلك القواعد التي سعى إلى طرحها:

أولاً: ترجيح القياس على السماع:

- ذكر ابن جني في باب "النسب": أنّ النسب إلى الاسم الثلاثي المكسور الوسط يكون بإبدال الكسرة فتحةً هرباً من توالي الكسرتين والياءين، فتقول: نمر - نمرّي، وأما إذا تجاوز الاسم ثلاثة أحرف لم تغتزر كسرتُهُ، فتقول في النسب إلى "تغلب": تغلبي، و"مغرب": مغربيّ هذا هو القياس (ابن جني، 1988، ص136؛ وابن السراج، 1996، ج3، ص64؛ والسيرافي، 2008، ج4، ص99؛ والزمخشري، 1993، ص207؛ والعكبري، 1995، ج2، ص146؛ وابن مالك، د.ت، ج4، ص1947). وهو مذهب سيويه والخليل (سيويه، 1988، ج3، ص340-341؛ والسيرافي، 2008، ج4، ص99؛ والعكبري، 1995، ج4، ص146) وتبعهم الجرمي في ذلك (ابن عقيل، 1980، ج3، ص369)، إذ رأى الخليل أنّ من غير إلى فتح عند النسب إلى "تغلب" و"مغرب" فقال: تغلبيّ و"مغربيّ" فقد غيرّه على غير القياس (سيويه، 1988، ج3، ص340-341؛ والسيرافي، 2008، ج4، ص99)؛ فالشائع عند العرب في "تغلب" ونحوها بقاء الكسر على حاله (والزمخشري، 1993، ص207؛ وابن يعيش، د.ت، ج5، ص146)، وتبع الفارسي الخليل وسيويه في كونه تغييراً غير مطرد (الفارسي، 2003، مسألة رقم: 391، ص297؛ الفارسي، 1985، مسألة رقم: 107، ص771)، والقياس عنده بقاء "تغلب" على حالها عند النسب إليها معللاً ذلك بقوله (والأندلسي، 1998، ص618؛ وابن عقيل، 1980، ج3، ص369؛ والسيوطي، 1990، ج6، ص165): ((ولو نسبت إلى "تغلب" لقلت: تغلبيّ فلا

تغيّر لأنّ الحروف قد زادت، فيعلم أنّ الحروف إذا كثرت قاومت الياءات)) (الفارسي، 2003، مسألة رقم: 391، ص 297) ومعنى قول الفارسي أنّ القياس بقاء لام "تغلب" مكسورة ولم تلجأ العرب إلى فتح ما قبل الآخر كما فعلت في "نمر"، وذلك لأنّ الحروف لما زادت وكثرت قاومت يأتي النسب (الفارسي، 2003، مسألة رقم: 391، ص 297؛ والعكبري، 1995، ج 2، ص 147).

وتجدر الإشارة إلى أنّ السيوطي وغيره نقلوا عن الارتشاف لأبي حيان الأندلسي قوله إنّ أبا علي الفارسي ذهب إلى أنّ المطرد في النسب إلى (تغلب) فتح ما قبل آخره ولم أعر على هذا الرأي لأبي علي الفارسي في كتبه بل أنّ ما هو ثابت ومنقول عنه ما ورد في المسائل المنثورة، والمسائل البصريّات الاتباع لسببويه والخليل كما بنا.

وقال ابن السراج أيضاً: ((إذا نُسِبَ إلى اسم على وزن "فعل" مكسور العين، فإنّك تفتحها استتقلاً لاجتماع الكسرتين والياءين في اسم ليس فيه حرف غير مكسور إلّا حرفاً واحداً، وهو النسب إلى النمر نَمْرِي... فأما "تغلب" فحقّ النسب أنّ تأتي به على القياس وتُدعه على لفظه؛ فتقول: تغلبي، لأنّ فيه حرفين غير مكسورين، التاء مفتوحة والغين ساكنة)) (ابن السراج، 1996، ج 3، ص 64) وعلّق ابن يعيش على من لجأ إلى الفتح بقوله: ((وليس ذلك بقياس عند سببويه والخليل، وهو عند أبي العباس المبرد قياس مُطَرَّد)) (ابن يعيش، د.ت، ج 5، ص 146؛ والمبرد، 1994، ج 3، ص 136)، وذكر ابن مالك وغيره أنّ الفتح عند المبرد وغيره من العلماء مطرد، وعند سببويه مقصور على السماع (ابن مالك، د.ت، ج 4، ص 194؛ والأندلسي، 1998، ص 617-618؛ وابن عقيل، 1980، ج 3، ص 369؛ والأشموني، 1995، ج 3، ص 729).

واختلف العلماء في مثل هذه الشواهد (ابن مالك، 1967، ص 263؛ والأشموني، 1995، ج 3، ص 729)، على قولين: فذهب الخليل وسببويه إلى أنّه شاذّ يحفظ ما ورد منه ولا يقاس عليه (سببويه، 1988، ج 3، ص 340-341؛ وابن يعيش، د.ت، ج 5، ص 146؛ والأندلسي، 1998، ص 617-618؛ وابن عقيل، 1980، ج 3، ص 369؛ والسيوطي، 1990، ج 6، ص 165) والثاني: أنّه مطرد يقاس عليه، على مذهب المبرد (ابن يعيش، د.ت، ج 5، ص 146؛ وابن مالك، د.ت، ج 4، ص 194؛ والأندلسي، 1998، ص 617-618؛ وابن عقيل، 1980، ج 3، ص 369؛ والأشموني، 1995، ج 3، ص 729) وابن السراج، (ابن السراج، 1996، ج 3، ص 64؛ والأندلسي، 1998، ص 617-618؛ والسيوطي، 1990، ج 6، ص 165) وجماعة من النحاة (ينظر رأي الرماني وغيره في: الأندلسي، 1998، ص 617؛ وابن عقيل، 1980، ج 3، ص 369؛ والسيوطي، 1990، ج 6، ص 165؛ والأشموني، 1995، ج 3، ص 729)، وقيل إنّ هذا مذهب الجمهور، (الأندلسي، 1998، ص 617-618؛ وابن عقيل، 1980، ج 3، ص 369؛ والسيوطي، 1990، ج 6، ص 166)، في حين ذهب أبو موسى الجزولي إلى أنّه يجوز فتح ما قبل آخره مع أنّ المختار ألا يفتح (الجزولي، 1988م، ص 235؛ والأندلسي، 1998، ص 617-618؛ والسيوطي، 1990، ج 6، ص 165) وعلّق السيوطي على ذلك قائلاً: ((وهو مخالف لقول سببويه من أنّه شاذّ، ولقول المبرد أنّه مطرد، ولا يختار الكسر)) (السيوطي، 1990، ج 6، ص 165؛ والأندلسي، 1998، ص 617-618).

ويفهم مما سبق: أنّ للجزولي مذهباً ثالثاً، وهو التوسط بين مذهبي سببويه والمبرد، وهو مبني على إجازة الفتح مع اختيار وتفضيله للكسر، أي: إنّ وجه المخالفة بينه وبين المبرد اختياره للكسر على الفتح مع جواز الأمرين عند المبرد من جهة، وعند سببويه الفتح فيه مقصور على السماع ولا يجوز القياس عليه، على حين جَوَزَ الجزولي هذا القياس (الجزولي، 1988م، ص 235)، ويبدو أنّ ما ذهب إليه سببويه وأكثر النحاة هو الصحيح لأنّ ما قبل العين ساكن فصار المتحرك بمنزلة أول الكلمة، وما قبله كآخر كلمة موقوف عليها، فأثبت الكسرة على نحو النسب إلى عدة: عدي من جهة، ولأنّ الحروف لما زادت وكثرت قاومت يأتي النسب (العكبري، 1995، ج 2، ص 147).

ثانياً - علة التغليب:

ذكر ابن جني أنّ الأغلب في (مذ) أن تكون اسماً رافعاً، والأغلب في (منذ) أن تكون حرفاً جازاً كما أنّ الأصل في (مذ) هو (مُنْذ) حذف منها النون للتخفيف (ابن جني، 1988، ص 61-62).

تعدّ " مذ " عند جمهور النحاة لفظاً مشتركاً يأتي حرفاً واسماً (المبرد، 1994، ج 3، ص 31؛ والعكبري، 1995، ج 1، ص 369؛ والمالقي، 2002، ص 387، 393؛ والمرادي، 1992، ص 305؛ وابن عقيل، 1980، ج 1، ص 512) وذهب بعض النحويين إلى تغليب الاسمية عليه (الشلوبيني، 1981، ص 253؛ والمرادي، 1992، ص 304). ولعلّ هذا الخلاف بينهم في "مذ" ساقهم إلى الحديث عن كنه هذه اللفظة من حيث التركيب أو البساطة، فقد أشارت معظم المصادر إلى خلاف النحويين في حقيقة "مذ"، فذهب الجمهور إلى أنّ "مذ" أصلها "منذ" حذف النون منها (سببويه، 1988، ج 3، ص 450؛ والمبرد، 1994، ج 3،

ص31؛ وابن جني، 1952، ج2، ص342-343؛ والأنباري، د.ت، ص270؛ والأنباري، 2002، ص327) واستدلوا على ذلك بأن الأصل فيها (منذ) حيث إنَّ النون تُرَدُّ إليها عند التصغير والتكسير لأنَّهما يرَدَّان الأشياء إلى أصولها (سيبويه، 1988، ج3، ص450؛ والمبرد، 1994، ج3، ص31؛ والأنباري، د.ت، ص270؛ والأنباري، 2002، ص327؛ والعكبري، 1995، ج1، ص369). والمالقي، 2002، ص387؛ والمرادي، 1992، ص304) وأنَّ الأصل في "مذ" هو "منذ"، بدليل رجوعهم إلى ضم ذال "مذ" عند ملاقة الساكن، في نحو قولك: "مذُ اليوم" ولولا أنَّ الأصل الضم لكسروا (ابن جني، 1952، ج2، ص343؛ والمرادي، 1992، ص304؛ وابن هشام، 1991، ج1، ص368). ونقل بعض المحققين عن ابن ملكون أنها حرفٌ مستقلٌّ قائمٌ بنفسه لا حذفت فيه (المالقي، 2002، ص387؛ والأندلسي، 1998، ص1415-1416؛ والمرادي، 1992، ص304؛ وابن هشام، 1991، ج1، ص468؛ وابن عقيل، 1980، ج1، ص512)، لأنَّه حرفٌ متوغلٌّ في البناء ليس له وزن (المالقي، 2002، ص387)، كما أنَّ الحذف والتصريف لا يكونان في الحروف (المرادي، 1992، ص305)، وردَّ عليه بتخفيف "إنَّ" وأحواتها و"كأنَّ" و"ربَّ" و"قط" (الأنباري، 2002، ص331؛ والشلوبيني، 1981، ص253-254؛ والمرادي، 1992، ص305). والراجح عند جمهور النحاة أنَّه لفظٌ مشتركٌ بين الاسمية والحرفية فإذا كان اسماً فهو مقتطعٌ من "منذ"، وإذا كان حرفاً فهو لفظٌ قائمٌ بنفسه (الأنباري، د.ت، ص270؛ والأنباري، 2002، ص327؛ والشلوبيني، 1981، ص253؛ والمالقي، 2002، ص305؛ والأندلسي، 1998، ص1415).

وعلَّ الأنباري تغليب الاسمية على "مذ" والحرفية على "منذ" بأنَّ الحذف لا يقع إلا في الأسماء، و"مذ" دخلها الحذف والأصل فيها "منذ" فحذف النون منها (الأنباري، د.ت، ص270؛ والأنباري، 2002، ص327)، وهي بذلك "أولى لتصرفها وتمكُّنها ولحاق التتوين بها في تصريفها" (السيرافي، 2008، ج1، ص94)

ومما يجدر ذكره هنا أنَّ للعلماء في (مُنذ) أقوالاً (الفارسي، 1969، ص261؛ والأنباري، د.ت، ص270؛ والأنباري، 2002، ص326؛ والمرادي، 1992، ص501؛ وابن هشام، 1991، ج1، ص367)؛ فذهب البصريون إلى أنَّها بسيطة (مذ) محذوفة منها، (الجرجاني، 1982، ج1، ص148؛ والأندلسي، 1998، ص1415-1416؛ والمرادي، 1992، ص501؛ وابن عقيل، 1980، ج1، ص512؛ والسيوطي، د.ت، ج2، ص205) في حين ذهب الكوفيون إلى أنَّها مركبة، فقال الفراء: أنَّها رُكِبَتْ من "من ذو"، و"ذو" هنا اسم موصول على لغة طيء (الأنباري، 2002، ص327؛ والأندلسي، 1998، ص1415-1416؛ والمرادي، 1992، ص501؛ وابن عقيل، 1980، ج1، ص512؛ والسيوطي، د.ت، ج2، ص205)، وُرِدَّ عليه باستعمال العرب جميعاً لها (الأنباري، 2002، ص332-333؛ وابن عقيل، 1980، ج1، ص512)، وقال غيره: إنَّها مركبة من "من إذ" حذفتِ الهمزة منها فالتقى ساكنان، وحُرِّكَتِ الذال بالضم (الأنباري، 2002، ص327؛ والعكبري، 1995، ج1، ص369؛ والأندلسي، 1998، ص1415-1416؛ وابن عقيل، 1980، ج1، ص512)، وذهب غيرهم إلى أنَّها مركبة من "من وذا" (الأندلسي، 1998، ص1415؛ والمرادي، 1992، ص501)، وكثيراً ما يحذف التركيب بعض حروف المركب، فحذفت الألف منهما، والنون من (مُنذ)، وعُوِّضَ من حذف الألف ضمة الذال، والميم تابع للذال في الضمة (الأندلسي، 1998، ص1415)، والأرجح عند المحققين مذهب البصريين، وقد رُدُّوا المذاهب الثلاثة الأخيرة، لما فيها من تكلفات واهية (الأندلسي، 1998، ص1415؛ والمرادي، 1992، ص501)، وذلك لأنَّ الأصل عدم التركيب من جهة (السيوطي، د.ت، ج1، ص113)، ولكثرة التغيير على نحو: ضم الميم والحذف على نحو حذف الواو من "ذو" والهمزة من "إذ" والألف من "ذا" من جهة أخرى (العكبري، 1995، ج1، ص370) والأرجح في ميمها الضم مع ورود الكسر بها على لغة بني سليم (الأندلسي، 1998، ص1416؛ والأنباري، 2002، ص332)، كما تجدر الإشارة إلى أنَّ في "منذ" و"مذ" لغاتٍ؛ فالميم فيهما مضمومة وهي اللغة الفصحى (المرادي، 1992، ص501)، وعند بني سليم قيل: إنَّهما مكسورة (الأندلسي، 1998، ص1416؛ والمرادي، 1992، ص304؛ وابن عقيل، 1980، ج1، ص512)، إلَّا أنَّ الأنباري عدَّ الكسر فيهما لغة شاذة نادرة لا يعرج عليها (الأنباري، 2002، ص332) وعند عكل كسر ميم (مذ)، وروي عن بني غنِّي ضم الذال في (مُنذ) قبل متحرك على اعتبار النون المحذوفة لفظاً لا نية (الأندلسي، 1998، ص1416؛ والمرادي، 1992، ص304-305).

- ذكر ابن جني في باب (التصغير) أنَّ عين الكلمة إذا كانت ألفاً: ((زددتها إلى أصلها واوًا كانت أو ياءً، فالتى من الواو قولك: في "مال": "مُوَيْل"، وفي "حال": "حُوَيْل" والتي من الياء نحو قولك: في "عاب": "عُيَيْب" وفي "تاب": "تُيَيْب" فإن كانت الألفُ مجهولةً الأصل حملتها على الواو لكثرة الواو هنا، تقول في تحقير: "صاب": "صُوَيْب" (( ابن جني، 1988، ص141؛



وسيويوه، 1988، ج3، ص461-462؛ والمبرد، 1994، ج2، ص280-281؛ وابن السراج، 1996، ج3، ص37-38؛ وابن الوراق، 1999، ص483) وذلك لغلبة الواو في مثل ذلك.

وقد بسط بعض العلماء القول في هذه المسألة فبينوا أنّ من حَقَّ الاسم إذا صُعِرَ أن يُرَدَّ إلى أصله فإن كانت هذه الألف منقلبةً من واوٍ رُدَّتْ واوًا؛ نحو قولك: (بُويِب) في تصغير (باب)، وإن كانت منقلبةً من ياءٍ رُدَّتْ ياءً؛ نحو قولك: (ثُيَيْب)، أمّا إذا لم يُعْرَفْ لها أصلٌ فيه؛ فالأولى حملة على الواو، وذلك لكثرة إبدال الألف من الواو في العربية (سيويوه، 1988، ج3، ص461-462؛ والمبرد، 1994، ج2، ص280-281؛ وابن السراج، 1996، ج3، ص37-38؛ وابن الوراق، 1999، ص483)، إذ قال سيويوه: ((وإن جاء اسمٌ نحو "النَّاب" لا تُدرى أمن الباء هو أم من الواو؛ فاحمله على الواو حتى يتبين لك أنها من الباء؛ لأنها مُبْدَلَةٌ من الواو أكثر، فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك)) (سيويوه، 1988، ج3، ص462) وعلل ابن الوراق ذلك بأن الأولى في قلبها إلى الواو من أجل المناسبة للضمة التي قبلها (ابن الوراق، 1999، ص483).

ثالثاً: علة التخفيف:

- ذكر ابن جني أنّ العلة من وجود الترخيم في أواخر الأسماء المضمومة في النداء للتخفيف (ابن جني، 1988، ص83) ويبدو هذا واضحاً من حدّ النحاة للتخيم إذ حدوه بقولهم: الترخيم: هو حذف دخل في الاسم المنادى إذا كثرت حروفه طلباً للخفة (الزجاجي، 1984، ص168؛ والرزي الأستريادي، 1973، ج1، ص393؛ وابن هشام، د.ت، ص177؛ والزبيدي، 1987، ص48). على سبيل الاعتباط، وقد اختص الترخيم بالنداء لكثرة الاستعمال (الجزولي، 1988م، ص197؛ والرزي الأستريادي، 1973، ج1، ص393)

- ومما اعتمد عليه في هذا الباب قوله: إن همة الوصل قد تحذف في بعض المواضع وذلك للتخفيف، ((فقالوا: خذ وكل ومر، وقياسه: أُوخذ وأوكل وأومر، وقد جاء ذلك في بعض الاستعمال)) (ابن جني، 1988، ص147).

ووضّح ذلك في سرِّ الصناعة فقال: إنهم إذا أمروا قالوا: خُدْ، وكُلْ، ومُرْ، بلا همزة، وذلك لأن أصله: أُوخذ، وأوكل، وأومر (ابن جني، د.ت، ج1، ص112؛ والأندلسي، 1998، ص244)، فلما اجتمعت همتان الأولى للوصل، حذفت الهمزة الثانية (فاء الكلمة) لكثرة الاستعمال (ابن جني، د.ت، ج1، ص112؛ والأندلسي، 1998، ص244؛ والسلسيلي، 1986، ج3، ص1106). ومن ثم حذفت همزة الوصل، لأن عين الكلمة متحركة (السلسيلي، 1986، ج3، ص1106)، وقال كذلك: إن العادة في هذه الهمزة في أكثر الأحوال حذفها للتخفيف (ابن جني، د.ت، ج1، ص113) وبين المالقي: أنّ اللغة المشهورة من أمر الفعل في مثل: "أخذ وأكل وأمر" من دون همزة (المالقي، 2002، ص131) لأنها هي الأفصح وبها ورد الحديث الشريف (المالقي، 2002، ص131) فقال الرسول صلى الله عليه وسلم: "مروهم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين". (أبو داود، د.ت، ج1، ص133، حديث رقم 495؛ وابن حنبل، 2001، ج2، ص180، حديث رقم 6689) ويمكن القول: إن علة التخفيف عند ابن جني كانت - في كثير من الأحيان - منطلقاً يستند إليه في عرضه لكثير من قواعد الأدلة والتوجيه لديه.

رابعاً: ما جاء معدولاً على غير القياس:

- ذكر ابن جني في باب "النَّسب": أنّه قد يحذف شيء من الكلمة عند النَّسب إليها، فقالوا في: تَقْيَيْبٍ: تَقْيَيْبٍ وفي قُرَيْشٍ: قُرَيْشِيٍّ، وقد غيروه على غير القياس لأن الوجه فيه: قُرَيْشِيٍّ.

ومنه قول الشاعر:

بِحَيِّ قُرَيْشِيٍّ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ      سَرِيْعٌ إِلَى دَاعِي النَّدَى وَالتَّكْرُمِ

البيت من البحر الطويل مجهول القائل وهو من شواهد سيويوه، ويروى:

بِكُلِّ قُرَيْشِيٍّ إِذَا مَا لَقِيْتُهُ      سَرِيْعٌ إِلَى دَاعِي النَّدَى وَالتَّكْرُمِ

ينظر: ابن جني، 1988، ص138؛ وسيويوه، 1988، ج3، ص337؛ والأعلم الشنتمري، 1994، ص494؛ والأنباري، 2002، ص297؛ وابن يعيش، د.ت، ج6، ص11؛ وابن منظور، د.ت، ج6، ص336، مادة: قرش).

حيث أجرى الاسم المنسوب على أصله وهو القياس (ابن منظور، د.ت، ج6، ص336، مادة: قرش)، لأن حذف الياء لا يُطْرَدُ إلا فيما كانت فيه هاء التأنيث نحو مزينة، إلا أنّ العرب آثرت الحذف في قريش فقالوا: قرشي، على غير القياس (سيويوه، 1988، ج3، ص337، 381؛ والزجاجي، 1984، ص253؛ والزمخشري، 1993، ص211؛ وابن الحيدرة اليمني، 1984، ج2، ص57-58؛ والأشموني، 1995، ج3، ص733-734). إذ قال سيويوه: ((فمن المعدول الذي هو على غير قياس، قولهم في هُدَيْلٍ: هُدَيْلِيٍّ، وفي فَيْمٍ كنانة: فَيْمِيٍّ، وفي مُلَيْحٍ خِزاعة: مُلَيْحِيٍّ، وفي تَقْيَيْبٍ: تَقْيَيْبِيٍّ...)) (سيويوه، 1988، ج3، ص335-336).

وقد عقد ابن جني في الخصائص باباً سماه "باب في جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه" ومثل على جواز القياس على ما هو قليل بقولهم في النسب إلى "شذوذة" إذ قالت العرب: "شذني" وهو قياس على قلته، أي: قياس مقبول مع أنه لا نظير له عندهم (ابن جني، 1952، ج1، ص116، 136؛ والسيوطي، 2006، ص84)، أما قولهم في النسب إلى تقيف: تقيفي ونحوه؛ فلا يجوز القياس عليه مع كثرته لكونه ليس قياساً عندهم، لذا عُدَّ مثل هذا القياس ضعيفاً عند سيبويه (ابن جني، 1952، ج1، ص116-136).

وقال الفارسي: ((والتغيير اللاحق للاسم في النسب على ضربين، تغيير غير مُطَرِّدٍ في النظائر لا مستمر، وتغيير مستمر مُطَرِّدٍ. فما كان غير مُطَرِّدٍ فحكمه أن يحفظ ولا يقاس عليه. وما كان مستمراً قيس عليه؛ فما لم يستمر في القياس قولهم في النسب إلى العالية: علوي، وإلى التادية: بدوي، وإلى هذلي: هذلي، وإلى تقيف: تقيفي)) (الفارسي، 1981، ص52). وأورد بعض العلماء هذه الأمثلة تحت باب سموها "ما جاء معدولاً على غير قياس" (ابن السراج، 1996، ج3، ص81؛ والزمخشري، 1993، ص211) إذ وضح ابن السراج ذلك بقوله: ((...والضرب الثاني تغير ياء النسب، من ذلك قولهم: هذلي: هذلي،... وتقيف: تقيفي، وكان القياس في جميع هذه أن تُنبت)) (ابن السراج، 1996، ج3، ص81)، فالقياس إثبات الياء فيما كانت لامه صحيحة وهو مذهب سيبويه، فتقول في: فريش: فريشي، وفي تقيف: تقيفي، أما حذف الياء فهو شاذ؛ فلا يجوز أن تقول -على رأي سيبويه- فريشي وتقيفي (سيبويه، 1988، ج3، ص337، 381؛ وابن جني، 1952، ج2، ص110؛ والأندلسي، 1998، ص615؛ وابن قيم الجوزية، 2002، ج2، ص947؛ والأشموني، 1995، ج3، ص733-734)، فقال ابن يعيش: ((اعلم أن العرب قد نسبت إلى أشياء فغيروا لفظ المنسوب إليه، فاستعمل ذلك كما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره، فما جاء مما لا نعلم مذهب العرب فيه؛ فهو على القياس، وهذا الشذوذ يجيء على ضروب منها العدول عن ثقل إلى ما هو أخف منه، ومنها الفرق بين شينين على لفظ واحد، ومنها التشبيه بشيء في معناه)) (ابن يعيش، د.ت، ج6، ص10-11)، وساق بعض الشواهد على ذلك ومنه قولهم: تقيفي وهذلي وفريشي في النسب إلى تقيف وهذلي وفريش، لأن القياس فيها أن تقول: تقيفي وهذلي وفريشي، لذا عُدَّت هذه الألفاظ شاذة عند سيبويه وغيره من العلماء لأنهم غيروها تغييراً على غير القياس (ابن جني، 1952، ج2، ص110، 436؛ والعكبري، 1995، ج2، ص154؛ وابن يعيش، د.ت، ج6، ص10-11؛ وابن عقيل، 1980، ج3، ص368؛ والسيوطي، د.ت، ج3، ص128-129). في حين جوز المبرد (المبرد، 1994، ج3، ص133؛ والأندلسي، 1998، ص615-616؛ وابن عقيل، 1980، ج3، ص368؛ والأشموني، 1995، ج3، ص733-734) والسيرافي (السيرافي، 2008، ج4، ص91؛ والأندلسي، 1998، ص615-616؛ وابن عقيل، 1980، ج3، ص368؛ والأشموني، 1995، ج3، ص733-734) وغيرهم حذفها بناءً على ما سمع من فريشي وهذلي (ابن الحيدرة اليمني، 1984، ج2، ص57-58)، وعلل السيرافي ذلك بأن الحذف في هذا خارج عن الشذوذ وهو كثير جداً في لغة أهل الحجاز (السيرافي، 2008، ج4، ص91؛ وابن الحيدرة اليمني، 1984، ج2، ص57-58؛ والأندلسي، 1998، ص615-616؛ وابن عقيل، 1980، ج3، ص368؛ والأشموني، 1995، ج3، ص733-734).

ويبدو أن ابن جني وغيره من النحاة قد آثروا فيه الشذوذ لأنه ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس عندهم على القليل لموافقته للقياس ويمتنع على الكثير لمخالفته له (السيوطي، 2006، ص84). وعليه فقد يكثر الشيء وهو ليس بقياس كما هو الحال في قولهم عند النسب إلى تقيف: تقيفي، فلا يجوز القياس عليه، وفي الوقت نفسه قد يقل الشيء مع كونه موافقاً للقياس، نحو قولك في النسب إلى شذوذة: شذني، فهذا مما يجوز عندهم القياس عليه (السامرائي، 1969، ص151).

- ومن أمثلة العدول على غير القياس قوله في باب "النسب": إن هناك ألفاظاً شذبت من النسب إليها فلا يقاس عليها، نحو قولك: في الحيرة - حاري، وفي طيبي - طائي وفي زبينة - زباني وفي أمس - إمسي.. (ابن جني، 1988، ص139؛ وسيبويه، 1988، ج3، ص335-338؛ وابن السراج، 1996، ج3، ص81؛ والزمخشري، 1993، ص208، 211، 212؛ والأندلسي، 1998، ص613-615). وذلك لأن قلب الياء ألفاً في مثل هذه الألفاظ شاذ لا يقاس عليه، والقياس عندهم طيبي (سيبويه، 1988، ج3، ص345؛ وابن السراج، 1996، ج3، ص81؛ والعكبري، 1995، ج2، ص155؛ والشلوبيني، 1981، ص329؛ وابن مالك، د.ت، ج4، ص1948) وبين ابن جني وجبة الشذوذ في مثل هذه الأمثلة في كتابه "الخصائص" تحت باب سماه "باب في تعارض السماع والقياس" ومعنى كلامه إذا وجد تعارض بين السماع والقياس؛ فالواجب النطق بالمسموع على ما جاء عليه، ولا يجوز قياس غيره عليه، ومن ذلك قولهم في النسب إلى طيبي: طائي، وذلك لكثرة قلب الياء ألفاً استحساناً لا وجوباً (ابن جني، 1952، ج1، ص117، 124؛ والزمخشري، 1993، ص208). وذلك لأنهم هربوا من الأصل لما فيه من النقل بسبب وجود

الهمزة وكثرة الياءات (العكبري، 1995، ج2، ص155). وعدّه سيبويه وغيره من العلماء من باب "ما جاء معدولاً على غير قياس" (سيبويه، 1988، ج3، ص335-336؛ وابن السراج، 1996، ج3، ص81؛ والزمخشري، 1993، ص211؛ وابن يعيش، د.ت، ج6، ص10-11؛ وابن مالك، د.ت، ج4، ص1948)، إذ قال ابن جني في الخصائص: ((منه ما غَيَّرْتُهُ الإِضَافَةَ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ؛ كَقَوْلِهِمْ فِي بَنِي الْحُبَلِيِّ حُبْلِي...وَفِي زَيْبَةَ: زَيْبَانِي، وَفِي أَمْسٍ: إِمْسِي...)) (ابن جني، 1952، ج2، ص436)، وذكر ابن يعيش: ((أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ نَسَبَتْ إِلَى أَشْيَاءَ فغَيَّرُوا لَفْظَ الْمَنَسُوبِ إِلَيْهِ، فَاسْتَعْمَلَ ذَلِكَ كَمَا اسْتَعْمَلْتَهُ الْعَرَبُ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ فَمَا جَاءَ مِمَّا لَا نَعْلَمُ مَذْهَبَ الْعَرَبِ فِيهِ؛ فَهُوَ عَلَى الْقِيَاسِ، وَهَذَا الشَّدُوذُ يَجِيءُ عَلَى ضَرْبٍ مِنْهَا الْعَدُولُ عَنْ تَقْيِيلِ إِلَى مَا هُوَ أَخْفُ مِنْهُ، وَمِنْهَا الْفَرْقُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ، وَمِنْهَا التَّشْبِيهُ بِشَيْءٍ فِي مَعْنَاهُ...وَقَالُوا "طَائِيٌّ" وَهُوَ شَاذٌ أَيْضًا، وَالْقِيَاسُ "طَائِيٌّ" فَحَذَفُوا إِحْدَى الْيَاءَيْنِ عَلَى حَدِّ حَذْفِهَا فِي "أُسَيْدٍ" وَ"أُسَيْدِيٍّ" ثُمَّ أَبْدَلُوا مِنَ الْيَاءِ أَلْفًا كَمَا قَالُوا آيَةً، وَهُوَ عِنْدَ سَبِيحِيهِ "فَعْلَةٌ"... وَقَالُوا فِي النِّسْبَةِ إِلَى "زَيْبَةَ" وَهِيَ قَبِيلَةٌ مِنْ بَاهِلَةَ "زَيْبَانِي"، وَالْقِيَاسُ "زَيْبِيٌّ" وَتَحْتَمِلُ هَذِهِ الْأَلْفُ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْقِيَاسُ حَذْفَ الْيَاءِ مَعَ تَاءِ التَّأْنِيثِ تَوَهَّمُوا سَقُوطَهَا وَفَتَحُوا الْيَاءَ ثُمَّ قَلَبُوا الْيَاءَ أَلْفًا لِلْفَتْحَةِ قَبْلَهَا عَلَى حَدِّ "طَائِي" فَصَارَ "زَيْبَانِيًّا"، وَالْأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّهُمْ قَالُوا: "زَيْبِيٌّ" عَلَى الْقِيَاسِ ثُمَّ أَشْبَعُوا فَتَحَةَ الْبَاءِ فَنَشَأَتْ الْأَلْفُ بَعْدَهَا)) (ابن يعيش، د.ت، ج6، ص10-11) أي: إنهم غيروه تغييراً على غير القياس (الأندلسي، 1998، ص613؛ وابن عقيل، 1980، ج3، ص365).

في حين ذهب السيوطي إلى إمكانية القياس عليه فقال: ((وعندي أنه مع ما ذكر سيبويه فروى فيه أو نسه إليه على القياس من اجتماع أربع ياءات وهمزة، لأن في "طيء" ياءين وهمزة كانت تلحقه ياء النسب مثقلة وهي ياءان، وكان السبيل أن يقال: "طَيِّئِي" مثاله طبيعي؛ فتجتمع أربع ياءات وهمزة وكسرتان، فاستقلوا ذلك فصرفوه إلى المحدود عن بابيه، فحذفوا الياء الأولى من "طي" وهي ساكنة؛ فوجب قلب الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فقبل: "طَائِي"؛ فهذا قياسه)) (السيوطي، د.ت، ج3، ص129) ويفهم من ذلك أن السيوطي قد أخرج من باب الشذوذ إلى جواز القياس عليه.

ومنه ما ذكره في باب الجمع أن يجوز تكسير (فَعْلَةٌ) و(فَعْلَةٌ)، وتأتي (فَعْلَةٌ) على (فَعْل) و(فَعْلَةٌ) على (فَعْل)، وذلك نحو: ظَلْمَةٌ وَكِسْرَةٌ كِسْر (ابن جني، 1988، ص121؛ وسيبويه، 1988، ج3، ص397، 585؛ وابن السراج، 1996، ج2، ص441؛ والزجاجي، 1984، ص380؛ والفارسي، 1981، ص156)، ثم تابع كلامه قائلاً: ((أما الصفة فإن تكسيروها ليس بقوي في القياس على أنه قد جاء ذلك فيها نحوًا، من مجيئه في الأسماء لأنها أسماء...، وقد شذت ألفاظ من الجمع عن القياس، فقالوا: لَيْلَةٌ وَلَيْالٌ وشبه ومشابه، وَحَاجَةٌ وَحَوَائِجٌ وَذَكَرَ وَمَذَاكِرٌ)) (ابن جني، 1988، ص121).

ويفهم من كلام ابن جني أن تكسير الصفة ليس بقياس، لأن الصفة أثقل من الاسم لاحتياجها إلى موصوف وإلى الفعل المضمر والمظهر، فهي أشبه بالفعل من ناحية تعلقها واحتياجها لشيء آخر، ولكونها مشتقة من الفعل الذي هو أثقل من الاسم (العكبري، 1995، ج2، ص187، 190؛ والسيوطي، د.ت، ج1، ص64). فهي ألفاظٌ شاذةٌ لأنها جاءت على خلاف نظائر أحادها، ومن ذلك قولهم: في جمع لَيْلَةٌ: لَيْالٍ، والقياس أن تجمع على: لِيَالٍ، مثل جِفَانٍ (العكبري، 1995، ج2، ص190)، ومن ذلك: ((حَوَائِجٌ "جمع حَاجَةٌ، وقياس واحدها: حَاجِبَةٌ مثل ضَارِبَةٌ وضَوَارِبٍ، وقياس في حَاجَةٍ: حَاجٌ وحَاجَاتٌ وهما مستعملان، ومن ذلك ذَكَرَ مَذَاكِرٍ، وكأَنَّهُ جَمْعٌ مَذْكَارٍ، وكأَنَّهُمْ تَوَهَّمُوا فِي جَمْعِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّكْثِيرِ)) (العكبري، 1995، ج2، ص190؛ وابن منظور، د.ت، ج2، ص243، مادة: حوج، ج4، ص311، مادة: نكر؛ والفيروزآبادي، 2005، ص397، مادة: نكر). وعدّ الأَخْفَشُ "مَذَاكِرٍ" من الجمع الذي ليس له واحدٌ من لفظه؛ نحو: عَبَادِيدٍ وَأَسَاطِيرٍ وَأَبَابِيلٍ (الأخفش الأوسط، 1990، ج1، ص296؛ والفيروزآبادي، 2005، ص397، مادة: نكر).

ومما يدل على استعمال حوج وحاجات دون حوائج ما ذكره ابن منظور: ((وَجَمْعُ الْحَاجَةِ حَاجٌ وَحَاجَاتٌ وَحَوَائِجٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، كَأَنَّهُمْ جَمَعُوا حَائِجَةً، وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ يَنْكُرُهُ وَيَقُولُ هُوَ مَوْلَدٌ؛ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَإِنَّمَا أَنْكَرَهُ لِخُرُوجِهِ عَنِ الْقِيَاسِ وَإِلَّا فَهُوَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ... قَالَ ابْنُ بَرِيٍّ: إِنَّمَا أَنْكَرَهُ الْأَصْمَعِيُّ لِخُرُوجِهِ عَنِ قِيَاسِ جَمْعِ حَاجَةٍ، قَالَ: وَالنَّحْوِيُّونَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ جَمْعٌ لَوَاحِدٍ لَمْ يَنْطِقْ بِهِ، وَهُوَ حَائِجَةٌ)) (ابن منظور، د.ت، ج2، ص243، مادة: حوج؛ والفيروزآبادي، 2005، ص185، مادة: حوج) وقد خطأ ابن منظور وصف الأصمعي لـ "حوائج" بأنه مَوْلَدٌ معللاً ذلك بأنه قد ورد هذا اللفظ في كلام العرب الفصيح (ابن منظور، د.ت، ج2، ص243، مادة: حوج). وأشار السيوطي إلى ذلك عند قوله: بَأْتُهُمْ قَدْ يَسْتَعْنُونَ بِتَصْغِيرٍ مَهْمَلٍ عَنِ تَصْغِيرٍ مُسْتَعْمَلٍ، فَهُوَ مِنْ بَابِ "تَصْغِيرٍ جَاءَ عَلَى خِلَافِ الْمَكْبَرِ" وَنَظِيرُ ذَلِكَ جَمْعُ التَّكْثِيرِ الَّذِي جَاءَ عَلَى خِلَافِ تَكْثِيرِ الْمَفْرَدِ نَحْوُ: لَيْالٍ (السيوطي، د.ت، ج2، ص166؛ والسيوطي، 1990، ج6، ص148). وقال أبو حيان: ((ويحفظ في فَعْلَةٍ وَاحِدٍ فَعْلٌ نَحْوُ: سِدْرَةٌ وَسِدْرٌ وَفِي الْمَعْوُضِ مِنْ لَامِهِ تَاءٌ عِزَّةٌ وَعِزٌّ... وَحَاجَةٌ حَوَائِجٌ)) (الأندلسي، 1998، ص428-429).

- ومما ذكره ابن جني في باب "الشذوذ في التحقير" أنه مما شُدَّ في التحقير الذي لا يقاس عليه قولهم: ((عَشِيَّةٌ عُشْيِيَّةٌ)) وفي "مُغْرِبٌ مُغْرِبَانٌ" وفي "إِنْسَانٌ: أُنْيَسَانٌ" وفي "الأصِيلُ: أُصْيِلَانٌ" وأبدلوا من النون لاما؛ فقالوا: "أصِيلَانٌ"، فأعرف هذا ولا تقسه)) (ابن جني، 1988، ص 145؛ وابن السراج، 1996، ج 3، ص 62؛ وابن يعيش، د.ت، ج 5، ص 133؛ وابن مالك، د.ت، ج 4، ص 1921؛ وابن قيم الجوزية، 2002، ج 2، ص 925؛ وابن عقيل، 1980، ج 3، ص 500). أي: إنَّه مقصورٌ على ما هو مسموعٌ من بعض الأمتلة (ابن السراج، 1996، ج 3، ص 62). فهي أسماءٌ مصغرةٌ جاءت على غير واحد (الزمخشري، 1993، ص 205). ويبيِّن ابن السراج هذا بقوله: ((واعلم أنَّ جميع هذه الأشياء ليست تحقير الحين، وإنما يريد أن يُقَرَّبَ وقتًا من وقت، وكذلك المكان تقول: قُبِّلَ ويُعِدُّ، وجميع هذا إذا سميت به حقرته على غير القياس، ومما جاء على غير مكبره، إنسانٌ: أنيسانٌ)) (ابن السراج، 1996، ج 3، ص 63).

وعلى ابن يعيش وغيره من النحاة وجه الشذوذ فيه: لكون العرب قد استغنت بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل من جهة، ولأنَّ التصغير فيه جاء على خلاف المكبر منه (والأندلسي، 1998، ص 390، 399). ومن تلك الألفاظ "أُنْيَسَانٌ" تصغير "إنسان" فيلحظ أنهم زادوا في اللفظ المصغر ياءً لم تكن موجودة في مكبره، أي: كأنهم صغروا "أُنْيَسَانٌ" وكذلك الحال في بقية الألفاظ مُعَلِّقًا على ما فعلوه بقوله: كأنهم صغروا لفظًا ويريدون لفظًا آخر والمعنى فيهما واحد. وكلُّ ذلك ليس بالقياس (ابن يعيش، د.ت، ج 5، ص 133؛ وابن قيم الجوزية، 2002، ج 2، ص 925-926؛ وابن عقيل، 1980، ج 3، ص 500، 520؛ والسيوطي، 1990، ج 6، ص 148؛ والأزهري، 2000، ج 2، ص 564).

وردَّ ابن عقيل قول الكوفيين في أنَّ "أصِيلَانٌ" تصغير (أصلان) جمع أصِيل (بأنَّه لو كان كذلك؛ لقليل: أصِيلَيْن، كما يقال في مُضْرَانٍ: مضارين، والتصغير والتكسير من وإد واحد)) (ابن عقيل، 1980، ج 3، ص 517) مرجحًا كون "أصِيلَانٌ" بمعنى "أصِيلٌ" من المصغر على خلاف المكبر منه، ومثل ذلك عنده "مُغْرِبَانٌ" في تصغير "مُغْرِبٌ"، وهو ما عليه معظم النحاة (ابن عقيل، 1980، ج 3، ص 517؛ والشلوبيني، 1981، ص 323).

خامسًا - الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم:

(سبويه، 1988، ج 1، ص 14؛ وابن السراج، 1996، ج 2، ص 146؛ وابن الوراق، 1999، ص 145؛ وابن بابشاذ، 2003، ص 18-19؛ والجرجاني، 1982، ج 1، ص 87، 168).

أورد ابن جني في باب "الإعراب والبناء" أن الجرَّ: ((يختصُّ بالأسماء ولا يدخل في الأفعال، والجرم يختصُّ بالأفعال ولا يدخل في الأسماء)) (ابن جني، 1988، ص 17). إذ قال سبويه: ((وليس في الأسماء جرمٌ، لتمكُّنها وللحاق التتوين)) (سبويه، 1988، ج 1، ص 14) وقال أيضًا: ((وليس في الأفعال المضارعة جرمٌ، كما أنه ليس في الأسماء جرمٌ، لأنَّ المجرور داخلٌ في المضاف معاقبٌ للتتوين)) (سبويه، 1988، ج 1، ص 14).

وأورد السيرافي في شرحه للكتاب استحالة وجود الجرِّ في الأفعال من عدَّة أوجه؛ أهمُّها قوله: ((إنَّ الجرَّ إنَّما يكون بأدواتٍ يستحيل دخولها على الأفعال، وهي حروف الجرِّ وبالإضافة المحضة، وليس لدخول ذلك على الأفعال معنى يعقل)) (السيرافي، 2008، ج 1، ص 42؛ وابن الوراق، 1999، ص 105؛ وابن يعيش، د.ت، ج 7، ص 10-11) وعلَّ الزجاجي عدم جواز جزم الأسماء وجرَّ الأفعال بقوله: ((وإنَّما لم تُجرَّم الأسماء، لأنَّها متمكِّنة لتزعمها الحركة والتتوين، فلو جُرِّمَتْ لذهب منها حركةٌ وتتوينٌ، وكانت تُحْتَلُّ، ولم تُحْفَظِ الأفعال، لأنَّ الحَفْظَ لا يكون إلا بالإضافة، ولا معنى للإضافة إلى الأفعال، لأنَّها لا تملك شيئاً، ولا تستحقُّه)) (الزجاجي، 1984، ص 2) وقيل لم تجزم الأسماء لاستحالة دخول الأدوات الجازمة عليها، لأنَّ هذه الأدوات جاءت لمعانٍ كالنفي أو النهي أو الأمر أو الجزاء لذا كان دخولها على الأسماء غير جائز (الزجاجي، 1979، ص 106؛ وابن الخشاب، 1972، ص 52).

وبسط قول الزجاجي ابن بابشاذ (هو: طاهر بن أحمد بن بابشاذ أبو الحسن النحوي المصري، ت 469هـ)، له مصنفات منها: المقدمة في النحو، وشرحها، وشرح الجمل للزجاجي. القطني، 1986، ج 2، ص 95؛ وكحالة، 1993، ج 5، ص 12) فيبين أنَّ الأسماء لم تُجرَّم لتمكُّنها ولزوم الحركة والتتوين لها، فلو جُرِّمَتْ لأبطلت الجازم الحركة، وإذا زالت الحركة زال بزوالها التتوين، لأنَّ التتوين تابعٌ للحركة، ولو زال اختلت الكلمة بذهاب شئيين، أحدهما: الحركة وهو دليل كونها فاعلةً أو مفعولةً أو مضافاً إليها، والآخر: التتوين الذي هو دليل كونه منصرفاً (ابن بابشاذ، 2003، ص 18-19؛ والجرجاني، 1982، ج 1، ص 169؛ وابن الخشاب، 1972، ص 53؛ والجزولي، 1988، ص 10؛ وابن أبي الربيع، 1986، ص 183). وأضاف الرضي وغيره إنَّما اختلفت الأسماء بالجرِّ لأنَّ الإعراب أصلٌ فيها وفرغ في الأفعال فكانت أقوى، فلذلك حُصِّت بحركة الجرِّ، لأنَّ الحركة أقوى من السكون، والأفعال دونها في المنزلة، فخصت بالسكون (الرضي الأستربادي، 1973، ج 1، ص 44؛ وابن بابشاذ، 2003، ص 18؛

والعكبري، 1995، ج1، ص47)

ومما يذكر هنا أن بعض العلماء عدوا الجرّ في الأسماء نظير الجزم في الأفعال (الزجاجي، 1979، ص173؛ وابن يعيش، د.ت، ج58/1، ج8/7؛ والشلوبيني، 1981، ص134؛ وابن أبي الربيع، 1986، ص209؛ والسيوطي، د.ت، ج2، ص147) إذ قال الجرجاني: ((الجزم في الفعل نظير الجرّ في الاسم، ولا يكون الجرّ في الأفعال، ولا الجزم في الأسماء، وأما تخصيص الجزم بالفعل فلاجل أنه إسقاط وتخفيف، والفعل أثقل من الاسم. ألا ترى أنهم لم يصوغوا فعلاً خماسياً كما صاغوا الاسم نحو سَفَرَجَلٍ وصَهْضَلٍ، ولا شبهه في أن التخفيف بالثقل أشبه منه بالأخف)) (الجرجاني، 1982، ج1، ص168، ج1، ص186؛ وابن منظور، د.ت، ج10، ص207، مادة: صهصلق و((صَهْضَلٍ)): الصوت الشديد). وذهب ابن مالك إلى أن الاسم خُصَّ بالجر لأن عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه بخلاف الرفع والنصب، كما خُصَّ الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض عمّا فاته من المشاركة في الجرّ (ابن مالك، 1967، ص8؛ وابن مالك، 2001، ج1، ص44؛ والسيوطي، 1990، ج1، ص64؛ والصبان، د.ت، ج1، ص126). فالجزم دخل على المضارع للتعويض عن الجرّ الداخل على الاسم. لذا استحال الجمع بين العوض والمعوّض، وقد عدّ بعض الباحثين المحدثين هذا التعليل بعيداً عن الواقع اللغوي للغة العربية لكون المعوّض منه وقع في كلمتين وليس في كلمة واحدة (الحموز، 1987، ص112) غير أن المازني ومعظم الكوفيين ذهبوا إلى أن الجزم ليس بإعراب (الزجاجي، 1979، ص94؛ والأندلسي، 1998، ص836؛ والأندلسي، د.ت، ج1، ص137؛ والسيوطي، 1990، ج1، ص64؛ والأشموني، 1995، ج1، ص27). ويفهم من كلامهم أن الإعراب له ثلاث حالات هي الرفع بالضمّة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة، أما الجزم فعند من أثبتته يكون إعراباً بالحذف فقط (الأندلسي، 1998، ص836) في حين رفض أبو حيان الأندلسي الخوض في مثل هذه القضايا لعدم الجدوى منها إذ قال: ((والصواب في ذلك ما حرره بعض أصحابنا، وهو أن التعرض لامتناع الجر من المضارع المعرب، وامتناع الجزم من الأسماء المعربة على الإطلاق، تعرضّ للسؤال عن مبادئ اللغات، والسؤال عن مبادئ اللغات لا سبيل له، لأنه يؤدي إلى التسلسل)) (الأندلسي، د.ت، ج1، ص139؛ والسيوطي، 1990، ج1، ص64) ويبدو أن ما ذهب إليه أبو حيان الأندلسي موافق مع ما جاء به علم اللغة الحديث الرفض لفكرة الخوض في مثل هذه المسائل (الجواري، 1984، ص70-71).

#### سادساً - الضم في الفعل

بيّن ابن جني في باب (الإعراب والبناء) أن الضم لا يقع في الفعل مطلقاً (ابن جني، 1988، ص17). وذكر الجرجاني: أن الضمّ والكسر لا يكونان في الفعل، وإنما يكون الضمّ في الأسماء والحروف، فالضمّ في الاسم نحو: أول وقبل وفي الحروف في مثل: مُنذُ (الجرجاني، 1982، ج1، ص145) ولعلّ عدم وجود الضم والكسر في الفعل يعود إلى ثقلهما وثقل الفعل (الأزهري، 2000، ج1، ص50، ص54؛ والسيوطي، 1990، ج1، ص64؛ والأشموني، 1995، ج1، ص25).

ويعدّ الفعل أثقل من الاسم لعدة أوجه؛ منها: أن الاسم أكثر من الفعل من حيث إن كلّ فعلٍ لا بدّ له من فاعل اسم يكون معه، وقد يستغني الاسم عن الفعل وإذا ثبتّ أنه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالاً من جهة، والفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً فصار كالمركب منهما إذ لا يستغني عنهما، والاسم بمنزلة المفرد لأنه لا يقتضي شيئاً من ذلك، والمفرد أخفّ من المركب من جهة أخرى (الزجاجي، 1979، ص100-101؛ وابن الوراق، 1999، ص145؛ والأنباري، د.ت، ص17؛ والسهيلى، 1992، ص73؛ والسيوطي، د.ت، ج1، ص323)، ويعدّ الاسم أخفّ من الفعل لأنّ الاسم يستتر في الفعل، والفعل لا يستتر في الاسم، كما أنّ الأسماء يكثر فيها الجمود لأنها لا تتصرف، والأفعال من صفتها التصرف (الزجاجي، 1979، ص100-101).

#### سابعاً - أصالة الرفع في المضارع:

بيّن ابن جني أن الأصل في الفعل المضارع أن يكون مرفوعاً أبداً، وذلك لوقوعه موقع الاسم حتى يدخل عليه ما ينصبه، أو ما يجزّمه (ابن جني، 1988، ص88). أي إن علة رفع المضارع عند ابن جني هي وقوعه موقع الاسم على مذهب البصريين (المبرد، 1994، ج4، ص80؛ والفارسي، 1969، ص308؛ والأنباري، د.ت، ص28؛ والشاطبي، 2007، ج1، ص103؛ والزبيدي، 1987، ص127). وذلك لمشابهته للاسم من أوجه عدة (ابن السراج، 1996، ج2، ص146؛ والجرجاني، 1982، ج1، ص118-119؛ والأنباري، د.ت، ص25؛ وابن الحيدرة اليمني، 1984، ج1، ص376؛ وابن أبي الربيع، 1986، ص227). وذهب الفراء إلى أنه ارتفع لتعريفه من العوامل الناصبة أو الجازمة (الفراء، 1983، ج1، ص53؛ وابن الوراق، 1999، ص188؛ والأنباري، د.ت، ص29؛ والسهيلى، 1992، ص62؛ وابن مالك، 1991، ج1، ص109) وتُسبب هذا الرأي للكوفيين عامةً (الأنباري، 2002، ص437؛ وابن عصفور، 1980، ج1، ص130؛ وابن الناظم، 2000، ص473؛ وابن مالك، 2001،

ج3، ص329) وإلى الأخفش من البصريين (ابن عقيل، 1980، ج3، ص59؛ والأزهري، 2000، ج2، ص356)؛ (ولم أقف على هذا الرأي للأخفش في كتبه، بل أن ما هو مصرح به موافقته للبصريين إذ قال: ((وإنما رفع لموقعه موضع الأسماء))، ينظر: الأخفش الأوسط، 1990، ج1، ص133)، في حين ذهب الكسائي إلى أنه مرفوعٌ بحروف المضارعة (وابن الوراق، 1999، ص188؛ والأنباري، د.ت، ص29؛ والأنباري، 2002، ص437؛ وابن هشام، د.ت، ص47؛ وابن عقيل، 1980، ج3، ص59).

استدل العلماء بهذه القاعدة لتضعيف رأي كلِّ من الكسائي والفرّاء (الأنباري، 2002، ص439-440؛ وابن يعيش، د.ت، ج7، ص12)، فقد رُدَّ على الكسائي بأنّه فساد لأنه لو كان الزائد هو الموجب للرفع، لوجب ألاَّ يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجود حروف المضارعة، لأنَّ عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع، فلمَّا وجب نصبه بدخول النواصب وجزمه بدخول الجوازم دلَّ على أنَّ الزائد ليس هو العامل (ابن الوراق، 1999، ص188؛ والأنباري، د.ت، ص29؛ والأنباري، 2002، ص440؛ والعكبري، 1995، ج2، ص25-26)، فلم يسمع بعامل في الفعل تدخل عليه اللام ومنه قوله تعالى: ((فلسوف تعلمون)) (الشعراء: 49)، فدلَّ عدم وجود النظر على كونه غير عامل (ابن جني، 1952، ج1، ص197). وأما قول الفرّاء فتضعيف، لأنّه يؤدي إلى أن يكون النصب والجزم قبل الرفع (ابن الوراق، 1999، ص189؛ والأنباري، د.ت، ص29؛ والأنباري، 2002، ص439؛ والسهيلى، 1992، ص62)، وهذا باطلٌ لأنّه لا خلاف عند النحاة من أنَّ الرفع قبل النصب والجزم (ابن الوراق، 1999، ص189؛ والأنباري، د.ت، ص29؛ والأنباري، 2002، ص439)، ويُسْتَدَلُّ على ذلك بأنَّ: ((الرفع صفة الفاعل، والنصب صفة المفعول، وكما أنَّ الفاعل قبل المفعول؛ فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب، وإذا كان الرفع قبل النصب فلاَن يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى، فلمَّا أدّى قولهم إلى خلاف الإجماع، وجب أن يكون فاسدًا)) (الأنباري، 2002، ص439) كما ردَّ على الفرّاء بأنَّ التجرد عديمي الرفع وجودي، والعدمي لا يكون علّةً للوجودي (الأشموني، 1995، ج3، ص547). إلاَّ أنَّ ابن مالك لم يسلم بعدمية التجرد فقال: ((لا تُسَلِّمُ أنَّ التجريد من الناصب والجازم عديمي؛ لأنّه عبارة عن استعمال المضارع على أوّل أحواله، مخلصًا عن لفظ يقتضي تغييره، واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعديمي)) (ابن الناظم، 2000، ص474؛ والأشموني، 1995، ج3، ص547) فالتجرّد أمرٌ وجودي، لكونه خاليًا من الناصب والجازم لا لعدم وجود ناصبٍ وجازمٍ (الأزهري، 2000، ج2، ص356).

واختار ابن مالك وغيره مذهب الفرّاء القائل بأنَّ الفعل المضارع ارتفع لتجرّده من عوامل النصب والجزم (وابن مالك، 1967، ص228؛ وابن مالك، د.ت، ج3، ص1519؛ وابن مالك، 1991، ج1، ص109؛ وابن الناظم، 2000، ص473؛ وابن هشام، د.ت، ص47؛ والخضري، د.ت، ج2، ص109) إذ قال ابن مالك في شرح الكافية: ((لسلامته من النقص، بخلاف الأول، فإنّه يَنْتَقِضُ بنحو: "هَلَّا تَفْعَلْ"، "وَجَعَلْتُ أَفْعَلْ"، "وَمَا لَكَ لَا تَفْعَلْ"، و"رَأَيْتُ الَّذِي يَفْعَلْ"، فإنَّ الفعل في هذه المواضع مرفوعٌ مع أنَّ الاسم لا يقع فيها، فلو لم يكن للفعل رافعٌ غَيْرُ وقوعه موقعَ الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعًا بلا رافع، فبطلَ القول بأنَّ رافعه ووقوعه موقعَ الاسم، وصحَّ القول بأنَّ رافعه التجرّد من الجازم والناصب)) (ابن مالك، د.ت، ج3، ص1519-1520؛ والأشموني، 1995، ج3، ص547)، واصفًا إيَّاه بأنه أسهل المذهبين وأحقهما بالاطراد (ابن مالك، 1991، ج1، ص109؛ وابن أبي الربيع، 1986، ص227).

وتجدر الإشارة إلى أنَّ ابن يعيش نسَبَ إلى جماعة من البصريين قولهم إنَّ الفعل المضارع ارتفع لتعريفه من العوامل اللفظية مطلقًا، رادًا عليهم ذلك بقوله: ((وذلك ضعيفٌ لأنَّ التعريف عدم العامل، والعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول، والعدم نسبته إلى الأشياء كلها نسبة واحدة لا اختصاص له بشيء دون شيء فلا يصحُّ أن يكون عاملاً)) (ابن يعيش، د.ت، ج7، ص12).

ويبدو أنَّ ابن يعيش قصَّدَ بجماعة من البصريين "الأخفش" و"الزجاج" فقد أشارت بعض المصادر إلى أنَّهما خالفا البصريين في علة رفع الفعل المضارع (ابن عقيل، 1980، ج3، ص59؛ والأزهري، 2000، ج2، ص356)، إذ قال ابن عقيل: ((وقيل: رافعه تعريفه من العوامل مطلقًا، وهو قول جماعة، ونسبه الخضراوي للفرّاء والأخفش)) (ابن عقيل، 1980، ج3، ص59).

وفي كلام ابن جني إشارة إلى أنَّ الرفع عند النحاة قبل النصب والجزم في الفعل المضارع (ابن جني، 1988، ص88؛ والفارسي، 1969، ص27؛ وابن القواس، 1985، ص273) إذ قال الجرجاني: ((فالرفع في الرتبة قبل النصب والجزم، وذلك أنَّ الرفع يَسْتَعْنِي عن النصب والجزم، نحو: قام زيدٌ، وعمروٌ منطلقٌ. والنصب والجزم لا يكونان حتى يتقدّم الرفع نحو: قام زيدٌ قيامًا، ومزرتُ بعمرٍ اليوم)) (الجرجاني، 1982، ج1، ص209) وقال في موضع آخر: ((اعلم أنَّ أسبق الحركات في الرتبة هو الرفع،

وذلك لأجل أنه يُستغني عن صاحبيه وهما يفترقان إليه. وتقول: قام زيدٌ، وعمرو منطلقٌ، فتجدُ الكلامَ صحيحاً من غير النَّصب والجرِّ، إذ لا يجبُ أن تقول: قام زيدٌ قياماً، ولا عمرو منطلقٌ اليوم، ولا أن تقول: قام زيدٌ إلى عمرو. وإنَّما يكون للمنصوب والمجرور فائدةٌ لا يبطلُ بعدمها أصلُ الكلام)) (الجرجاني، 1982، ج1، ص209) وعَلَّ الرضي ذلك بقوله: ((لأنَّ عاملَ الرفع في المضارع مقدَّم على عاملي النَّصب والجرمِ، إذ عاملُ الرفع هو التجرُّدُ عنهما، أو الحاصلُ عند التجرُّدِ عنهما، وهو وقوعه موقعَ الاسم، فيكون الجازمُ طارئاً على الرفع)) (الرضي الأستريادي، 1973، ج4، ص8).

ثامناً - حذف الشيء لفظاً لثبوته تقديراً:

- ذكر ابن جني في باب "جمع المؤنث السالم": أن الأصل في مسلمة عند جمعها جمع مؤنث سالم أن تقول (مسلمات)، فحذفت التاء الأولى لئلا يجتمع في الاسم المؤنث الواحد علامتا تأنيث (ابن جني، 1988، ص26-27؛ وابن جني، 1952، ج3، ص235؛ والأنباري، د.ت، ص60؛ وابن القواس، 1985، ج1، ص293؛ والسيوطي، 1990، ج1، ص33، 71-72).

إذ قال المبرد: ((وإنَّما حذفت التاء من مسلمة؛ لأنها علم التأنيث، والألف والتاء في مسلمات علم التأنيث، ومحال أن يدخل تأنيث على تأنيث)) (المبرد، 1994، ج1، ص144) وقال في موضع آخر: ((وإنَّما حذفت التاء التي كانت في الواحد، فلأنَّ الألف والتاء إنَّما دخلتا في الجمع للتأنيث؛ فلا يدخل تأنيث على تأنيث؛ لأنَّ هذه العلامات إنَّما تدخل في المذكر لتؤنِّثه، فحذفت التاء التي في "حمدة" وأخواتها، لدخول الألف والتاء اللتين هما علامة الجمع)). (والمبرد، 1994، ج4، ص7) وهو ما أشار إليه الجرجاني بقوله: ((اعلم أنَّ مسلماتٍ كان الأصلُ فيه أن يقال: مُسَلِّمَاتٌ، فلا يحذفُ شيءٌ من الواحد إلاَّ أنهم كرهوا اجتماع علامتي تأنيث في اسم واحد فحذفوه)) (والجرجاني، 1982، ج1، ص204). واستدل ابن يعيش بهذه القاعدة عند حديثه عن خلاف العلماء في حقيقة الألف والتاء اللاحقة بجمع المؤنث السالم (ابن يعيش، د.ت، ج5، ص6)، فبين أنَّ قومًا من المتقدمين ذهبوا إلى أنَّ التاء للجمع والتأنيث والألف للتفريق بين المفرد والجمع (ابن يعيش، د.ت، ج5، ص6؛ والأنباري، د.ت، ص61؛ وابن القواس، 1985، ج1، ص293)، ورأى قوم آخرون أنَّ التاء للتأنيث والألف للجمع (ابن يعيش، د.ت، ج5، ص6؛ وابن القواس، 1985، ج1، ص293؛ وقيل هذا الرأي للكوفيين، ينظر: الزبيدي، 1987، ص88)، مرجحاً رأي الكثير من النحاة من أنَّ الألف والتاء للتأنيث والجمع (ابن يعيش، د.ت، ج5، ص6؛ والمبرد، 1994، ج4، ص7؛ وابن القواس، 1985، ج1، ص293)، مستدلاً على ذلك بأمرين: ((أحدهما إسقاط التاء الأولى التي كانت في الواحد في قولك مسلمات فلولاً دلالة الثانية على التأنيث كدلالته على الجمع لم تسقط التاء الأولى لئلاً يجمع في كلمة واحدة بين علامتي تأنيث، والأمر الثاني أنَّك لو أسقطت أحدهما لم يفهم من الحرف الثاني ما يفهم من مجموعهما من الجمع والتأنيث)) (ابن يعيش، د.ت، ج5، ص6؛ والأنباري، د.ت، ص61؛ وابن القواس، 1985، ج1، ص296). على حين رجح بعض الباحثين المحدثين أن دلالة الجمع حصلت في مثل (فاطمات) من الزيادة في طول الكلمة، أي من تحويل المقطع القصير في آخر الكلمة إلى مقطع طويل مغلق، وذلك عن طريق إشباع الفتحه لتصبح ألفاً (السامرائي، 1983، ص110) وقد استدل الأنباري بهذه القاعدة لتوجيهه الخلاف القائم بين البصريين والكوفيين حول مسألة: "هل يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم؟" (الأنباري، 2002، ص34؛ وابن عصفور، 1980، ج1، ص147؛ والأندلسي، 1998، ص572؛ وابن عقيل، 1980، ج1، ص50) وللردِّ على الكوفيين ومن تبعهم حيث أجازوا جمع: طلحة: طلحون، وذلك لأنَّ التاء في "طلحة" سقطت في الطلحات والمسلمات فلما سقطت هذه التاء بقي الاسم بغير تاء؛ فجاز لذلك جمعه بالواو والنون (الأنباري، 2002، ص35؛ والعكبري، 1995، ج1، ص122؛ وابن عصفور، 1980، ج1، ص147؛ والأندلسي، 1998، ص572؛ وابن عقيل، 1980، ج1، ص50)، في حين منع البصريون مثل هذا الجمع معللين ذلك بأنَّ المفرد منه فيه علامة تأنيث، والواو والنون علامة تكثير، ولو جاز مثل هذا الجمع لأدى ذلك إلى الجمع بين علامتين متضادتين في اسم واحد، وذلك غير جائز في كلامهم (الأنباري، 2002، ص36؛ وسيبويه، 1988، ج3، ص394؛ والمبرد، 1994، ج4، ص7-8؛ والعكبري، 1995، ج1، ص122). والصحيح عندهم جمع مؤنث سالم (العكبري، 1995، ج1، ص122؛ وابن عقيل، 1980، ج1، ص75؛ والسلسيلي، 1986، ج1، ص168)، وبين الأنباري فساد مذهب الكوفيين بقوله: ((لأنَّ التاء وإن كانت محذوفة لفظاً إلاَّ أنَّها ثابتة تقديراً، لأنَّ الأصل فيها أن تكون ثابتة)) (الأنباري، 2002، ص37)، مستدلاً على صحة جمعهم مثل: مسلمة على مسلمات بقوله: ((لأنَّهم لمَّا أدخلوا تاء التأنيث في الجمع حذفوا هذه التاء التي كانت في الواحد، لأنَّهم كرهوا أن يجمعوا بينهما؛ لأنَّ كل واحدة منهما علامة تأنيث، ولا يجمع في اسم واحد علامتا تأنيث)) (الأنباري، 2002، ص37)، معللاً حذفهم للتاء الأولى دون الثانية بقوله: ((وكان حذف الأولى أولى؛ لأنَّ في الثانية زيادة معنى، ألا ترى أنَّ الأولى تدلُّ على التأنيث فقط، والثانية تدلُّ على التأنيث والجمع)) (الأنباري، 2002، ص37) مع أنَّ القياس أن تقول: "مسلمات"، لأنَّ هذه التاء

قد غيَّرت لأجلها الكلمة وسكَّنت ما قبلها (السيوطي، 1990، ج1، ص71-72). واستدل ابن جني في "الخصائص" على أنهم لم يلحقوا علامة تأنيث بأخرى فلم يقولوا "مسلمات" لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث لدلالة أحدهما على الأخرى، وكذلك الحال في عدم جواز تنثية الاسم المثنى، لأن: ((ما حصل فيه من علم التنثية مؤذن بكونه اثنين، وما يلحقه من علم التنثية ثانياً يؤذن بكونه في الحال الأولى مُفْرَدًا؛ وهذا هو الانتقاض والانتكاث لا غير)) (ابن جني، 1952، ج3، ص235).

تاسعاً - اختصاص التنثية والجمع بالأسماء دون الأفعال والحروف:

ذكر ابن جني في باب (التنثية) أنَّ التنثية والجمع للأسماء دون الأفعال والحروف (ابن جني، 1988، ص24-25) وقد علَّل الجزولي كون التنثية والجمع تختصُّ بالأسماء دون الأفعال؛ لأنه لا يصحُّ التكثير وضُمُّ الشيء إلى مثله إلا في الأنواع والأشخاص دون الأجناس، ومدلولات الأفعال أجناسٌ فلا تجمع الأفعال ولا تُنثَّى، كما لا يصحُّ جمع مدلولاتها وتنثيتها (الجزولي، 1988م، ص11؛ وابن أبي الربيع، 1986، ج1، ص216). وعليه فالغاية من وجود التنثية والجمع الدلالة على الكثرة، ولفظ الفعل يعبر به عن القليل والكثير، لذا تمَّ الاستغناء عن تنثيته وجمعه من جهة (ابن يعيش، د.ت، ص7)، ولفظ الفعل جنس يقع بلفظه على كل أنواعه، والغرض من التنثية والجمع تعدد المسميات، والجنس لا يتعدد من جهة أخرى (العكبري، 1995، ج1، ص96).

ورأى السيوطي علة عدم تنثية الفعل: ((أنَّ الفعل مدلوله جنس وهو واقع على القليل والكثير ألا ترى أنك تقول: ضرب زيد عمراً؛ ويمكن أن يكون ضرب مرةً واحدةً، ويمكن أن يكون ضرب مراتٍ، فهو إذن دليلٌ على القليل والكثير، والمثنى إنما يكون مدلوله مفرداً نحو رجل، ألا ترى أنَّ لفظ رجل لا يدل إلا على واحد، وإذا قلت رجلاً دلت هذه الصيغة على اثنين فقط، فلما كان الفعل لا يدلُّ على شيء واحد بعينه لم يكن لتثيته فائدة، وأيضاً فإنَّ العرب لم تنثه)) (السيوطي، د.ت، ج1، ص322). وفهم من ذلك أنَّ السيوطي علل عدم جواز تنثية الفعل من جهتين: استحالة دلالة الفعل على ذلك من جهة، وعدم السماع من العرب الموثوق بفصاحتهم من جهة أخرى. ومما يدعم كون التنثية والجمع تختصُّ بالأسماء دون الأفعال، كون الأسماء أكثر تصرفاً من الأفعال، لذا عُدَّت أصلاً والأفعال فرعاً عليها، ولما كان للأصل من الاتساع والتصرف ما ليس للفعل (ابن جني، 1952، ج3، ص82)، لذا اختصت ظاهرة التنثية والجمع بالاسم دون الفعل.

#### الخاتمة:

- تعكس قواعد التوجيه طبيعة التفكير النحوي الذي امتاز به النحاة لما لها من أهمية بالغة في توجيه الأحكام النحوية المختلفة.
- اعتمد ابن جني في قواعد التوجيه على أصول النحو العربي المتفق عليها عند النحاة.
- مثلت قواعد التوجيه النحوي ركيزة أساسية عند ابن جني، إذ اعتمد عليها كثيراً في توجيه الحكم النحوي وفقاً لما يرى،
- مثلت ظاهرة التعليل ركيزة أساسية من الركائز التي استند إليها ابن جني في توجيه الأحكام النحوية.
- تنوعت قواعد الأدلة التي اعتمد عليها ابن جني في كتابه؛ فمنها ما يختص بالسماع كالكثرة والاستعمال أو الشذوذ والضرورة، ومنها ما يختص بالقياس من حيث الأصل والفرع، والعلة القائمة بينهما وغيرها.
- لجأ ابن جني إلى حمل الشواهد الشعرية الشاذة عن القاعدة النحوية على الضرورة، ساعياً من خلال مقدرته اللغوية إلى تأويلها تأويلاً يتسم مع ما يطرد من القواعد النحوية.
- إذا تعارض السماع والقياس يجب النطق بالمسموع على ما جاء عليه، ولا يجوز قياس غيره عليه، نحو مناقشته لـ(ما) التميمية والحجازية.

#### المصادر والمراجع

- الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة (1990). معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي، ج1.
- الأزهري، خالد بن عبد الله (2000). التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، ج1، ج2.
- الأشموني، يوسف بن محمد (1955). شرح على ألفية ابن مالك "المسمى بمنهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، تحقيق: محمد محيي الدين عبد



- الحميد، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، ج1، ج3.
- الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان (1994). تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (2002). الإنصاف في مسائل الخلاف بين: البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك ومراجعة رمضان عبد التواب، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (د.ت). أسرار العربية، عناية: محمد بهجة البيطار، دمشق: مجمع اللغة العربية.
- الأندلسي، أبو حيان، محمد بن يوسف (1993). البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، ج5، ج8.
- الأندلسي، أبو حيان، محمد بن يوسف (1998). ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الأندلسي، أبو حيان، محمد بن يوسف (د.ت). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداي، دمشق: دار القلم، ج1.
- ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد (1986). البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد بن عيد الثبتي، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ج1، ج2.
- ابن الحيدرة اليمني، علي بن سليمان (1984). كشف المشكل في النحو، تحقيق: هادي الهلالي، ط1، بغداد: مطبعة الإرشاد، ج1، ج2.
- ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد (1972). المترجل، تحقيق: علي حيدر، دمشق: مجمع اللغة العربية.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (1996). الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة، ج1، ج2، ج3.
- ابن القواس، عبد العزيز بن جمعة الموصلية (1985). شرح ألفية ابن معطي، تحقيق: علي موسى الشمولي، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي، ج1.
- ابن الناظم، بدر الدين محمد بن الأمام محمد بن مالك (2000). شرح الألفية، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله (1999). علل النحو، تحقيق: محمد جاسم الدرويش، ط1، الرياض: مكتبة الرشد.
- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (2003). شرح كتاب الجمل للزجاجي، تحقيق: حسين علي لفته السعدي، العراق: جامعة بغداد.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (1952). الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج1، ج2، ج3.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (1988). اللمع في العربية، تحقيق: سميح أبو مغلي، عمان: دار المجدلاوي.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداي، القسيم: جامعة الإمام محمد، ج1.
- ابن حنبل، أحمد بن محمد (2001). مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرين، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، ج2.
- ابن عصفور الأشبيلي، علي بن مؤمن (1980). شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، تحقيق: صاحب أبو جناح، العراق: دار الكتب، ج1.
- ابن عقيل، بهاء الدين (1980). المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، دمشق: دار الفكر، ج1، ج2، ج3.
- ابن قيم الجوزية، إبراهيم بن محمد (2002). إرشاد السالك إلى حلِّ ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهلي، ط1، الرياض: أضواء السلف، ج2.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله (1967). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد بركات، مصر: دار الكتاب العربي.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله (1991). شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت، تحقيق: عدنان الدوري، بغداد: مطبعة العاني، ج1.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله (2001). شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، ج1، ج3.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله (د.ت). شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة: دار المأمون للنزاهة، جامعة أم القرى، ج3، ج4.
- ابن منظور، محمد بن مكرم (د.ت). لسان العرب، بيروت: دار صادر، ج2، ج6، ج10.
- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (1991). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين، بيروت: المكتبة العصرية، ج1.
- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (د.ت). شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد خير حليبي، بيروت: دار المعرفة.
- ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش (د.ت). شرح المفصل، مصر: إدارة الطباعة المنيرية، ج1، ج2، ج3، ج5، ج6، ج7.
- البغدادي، عبد القادر (1983). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ج5.
- الجرجاني، عبد القاهر (1982). المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، بغداد: دار الرشيد وزارة الثقافة العراقية، ج1.

- الجزولي، أبو موسى عيسى (1988م). المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، د ط، مطبعة أم القرى، الجوازي، أحمد عبد الستار (1984). نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي.
- الحموز، عبد الفتاح (1987). ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من مسائل، ط1، عمان: دار عمار الأردن.
- الخضري، محمد (د.ت). حاشية على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دمشق: دار الفكر، ج2.
- الرضي الأستريادي، محمد بن الحسن (1973). شرح الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر منشورات جامعة بنغازي، بيروت: مطابع الشروق، ج1، ج4.
- الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي (1987). ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: طارق الجنابي، ط1، بيروت: عالم الكتب.
- الزجاج، إبراهيم بن السري (1988). معاني القرآن وأعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، بيروت: عالم الكتب، ج1.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (1979). الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط3، بيروت: دار النفائس.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (1984). الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الزمرخري، جار الله محمود بن عمر (1993). المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، ط1، بيروت: مكتبة الهلال.
- السامرائي، إبراهيم، (1983م) فقه اللغة المقارن، ط3، بيروت، دار العلم للملايين.
- السامرائي، فاضل، (1969م)، ابن جني النحوي، د.ط، بغداد، دار النذير.
- السجستاني، أبو داوود سليمان بن الأشعث الأزدي (د.ت). سنن أبي داوود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، ج1، ج2.
- السلسلي، محمد بن عيسى (1986). شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق: عبد الله علي الحسيني، ط1، مكة المكرمة: مكتبة الفيصلية، ج1، ج3.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (د.ت). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم، ج6، ج10.
- السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله (1992). نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (1988). الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي، ج1، ج2، ج3.
- السيرافي، أبو سعيد (2008). شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، ج1، ج4.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال (1990). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة، ج1، ج2، ج6.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال (2006). الاقتراح في أصول النحو، تعليق: عبد الكريم عطية، ط2، دار البيروتي.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال (د.ت). الأشباه والنظائر في النحو، بيروت: دار الكتب العلمية، ج1، ج2، ج3.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (2007). المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، ج1.
- الشلوبيني، أبو علي (1981). التوطئة، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، الكويت: دار الكتب.
- الصبان، محمد بن علي (د.ت). حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة: المكتبة التوفيقية، ج1، ج3.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (1995). اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط1، بيروت: دار الفكر المعاصر، و ط1، دمشق: دار الفكر، ج1، ج2.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (1969). الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شانلي فرهود، ط1، الرياض: جامعة الرياض.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (1981). النكلمة، تحقيق: حسن شانلي فرهود، ط1، الرياض: جامعة الرياض،
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (1985). المسائل البصريات، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط1، القاهرة: مطبعة المدني.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (2003). المسائل المنثورة، تحقيق: شريف النجار، عمان: دار عمار.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (2004). المسائل الشيرازيات، تحقيق: حسن الهنداوي، ط1، الرياض: كنوز إشبيليا.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (1983). معاني القرآن، ط3، بيروت: عالم الكتب، ج1.
- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (2005). القاموس المحيط، ط8، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري (1952). الجامع لأحكام القرآن، عناية: هشام سمير البخاري، ط2، الرياض: دار عالم الكتب، ج4.
- القطامي، عمير بن شبيب التعلبي (2001). الديوان، تحقيق: محمود الربيعي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- القططي، علي بن يوسف (1986). أنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، ج2.
- كحالة، عمر (1993). معجم المؤلفين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ج5.

المالقي، أحمد بن عبد النور (2002). رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط3، دمشق: دار القلم. المبرد، محمد بن يزيد (1994). المقتضب، تحقيق: محمد بن عبد الخالق عزيمة، القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ج1، ج2، ج3، ج4.  
المرادي، الحسن بن قاسم (1992). الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

#### الدوريات:

النجار، شريف (2011). الأصول المرفوضة في التراكيب النحوية جمعا وتحليلا، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، الأردن، عدد1.  
طلس، محمد أسعد (1995). "أبو الفتح ابن جني وأثره في اللغة العربية"، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، 30، ج4، ص 615

### *Rules of Orientation in Ibn Jini's Book Al Lam*

*Ziad Mohammed Abu Samour \**

#### ABSTRACT

The Rules of Orientation can be seen as a set of foundations on which the grammarian depends in accepting or rejecting and inferring the right judgment or negating it. The present study seeks to shed some light on the most important rules of orientation followed by Ibn Jini in his book *Al Lam*. The study comprises an introduction, two sections and a conclusion. The first section explores the rules of finding clues as regards analogy, the origin, the cause and other rules which reflect the extent of Ibn Jini's reading in employing these rules for finding clues in verifying the validity of the approach he adopts.

**Keywords:** Rules; Orientation; Hearing; Analogy; Cause.

\* Faculty of Arts and Humanities, Yanbu, University of Taiba, Saudi Arabia. Received on 21/9/2017 and Accepted for Publication on 28/10/2018.